

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٦١**

الثلاثاء، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد لفيت .... (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
الأرجنتين	السيد ليستريه
أوكرانيا	السيد يلتشنكو
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد الجراندي
جامايكا	السيد وارد
الصين	السيد شن غوفانغ
كندا	السيد دوفال
مالي	السيد إسوف ميغا
ماليزيا	السيد حسمى
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
ناميبيا	السيد أنجابا
هولندا	السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

200600 200600 00-48958
0048590

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم توصل المجلس إليه في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للقاضي كلود جوردا، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو القاضي جوردا لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام وضمائمها، الوثيقة S/2000/507.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا نسخ فوتوغرافية من رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وهي ستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن، ونسخ فوتوغرافية من رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبت في الدول المجاورة، في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

في هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من القاضي كلود جوردا، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

أعطي الكلمة الآن للقاضي جوردا.

السيد جوردا (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أعرب عن امتناني لما أسبغتموه عليَّ من شرف بإتاحتكم لي الفرصة لمخاطبة المجلس. ولا أقول هذا أصالة عن نفسي فحسب ولكن أيضا بالنيابة عن قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذين عينوني في منصبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وهذه أيضا دلالة أخرى على اهتمام المجلس الذي لا يتناقص بعمل المحكمة.

وقبل فترة وجيزة جدا استقبل المجلس المدعية العامة، السيدة دل بونتي، واستمع اليها. وتكلمت عن شواغلها وعن سياستها الجنائية. وبالطبع كان بيانها يتعلق بصورة رئيسية بعملها. ولذلك فإن المجلس لن يندهش من أن يأتي رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد فترة

وجيزة إلى هنا ليتكلم بصفته قاضيا ليشاطر المجلس شواغر القضاة بشأن عمل المحكمة. وسأعرض هذه الشواغل على أساس تقرير أعددناه، وكان لي شرف تقديمه إلى الأمين العام في ١٢ أيار/مايو الماضي. وهذا ما أود أن أحيط به المجلس علما بإيجاز.

لماذا نسعى إلى تحسين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أو حتى لإصلاحها؟ يمكن أن توجد عدة إجابات على هذا السؤال في الوثيقة المعروضة لدعم مقترحاتنا، وهي الوثيقة التي وزعت على المجلس. ولذا فإني سأقصر تعليقاتي على التركيز على بعض النقاط البارزة.

وما نقوله هو أن الوقت قد حان لتقديم مقترحات ترمي إلى جعل محكمتنا أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، نحن نأخذ بالأهداف التي حددها فريق الخبراء المكلف من الأمين العام لتقييم فعالية أنشطة المحكمة، عملا بقرار الجمعية العامة المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وكما يعلم المجلس، فإن ذلك الفريق قد درس كل وجه من وجوه عمل المحكمة خلال أكثر من ستة أشهر. وتمخض العمل الهام للغاية والمثمر الذي اضطلع به هذا الفريق عن ٤٦ توصية محددة ذات صلة، كانت ذات فائدة عظيمة للمحكمة. وبوسعي أن أجيب على الأسئلة في هذا الصدد إذا رأى المجلس ذلك مستصوبا. والواقع أن العديد من هذه التوصيات قد نفذت بالفعل، أو ستنفذ قريبا.

وقد يتساءل المجلس لماذا كان تقديم تقرير آخر ضروريا أو لماذا تدعو الحاجة إلى تقديم مقترحات جديدة. والسبب هو أن المنظور هنا مختلف، وهو في الواقع منظور متمم.

والعمل التحليلي والفكري الذي اضطلع به القضاة عمل قضائي أساسا ويتألف من آراء القضاة في أنشطتهم. ولكن، أكثر من ذلك، فإن هذه أولى محاولاتهم للتخطيط للمستقبل مستخدمين كنقطة انطلاق التقييم النقدي لنشاطهم القضائي الخالص. وتقريرنا لا يحل محل تقرير فريق الخبراء، ولكنه، من بعض الوجوه، امتداد له يستشرف المستقبل.

والاستنتاج الذي توصلنا إليه هو أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ينبغي، في بعض الجوانب على الأقل، أن ينالها الإصلاح. وتدعو الحاجة إلى الاصلاح لأن المحكمة توشك على النجاح في مهمتها، أو، بصورة أكثر تحديدا، المهام التي أوكلها إليها مجلس الأمن في عام ١٩٩٣.

ووراء هذا التناقض الظاهري عدة حقائق يجب أن تؤخذ في الاعتبار بغية تقييم الحاجة إلى أن تنتقل هذه الأداة التاريخية للعدالة الدولية نهائيا وبصورة حاسمة من عصر الاعتراف الرسمي إلى عصر المصداقية العالمية، التي هي وحدها المهمة حقا بالنسبة لكل من يسعى إلى إحراز تقدم فعلي في مجال حقوق الإنسان.

فهل أوفت المحكمة بهذه التوقعات بعد ست سنوات من إنشائها؟ وهل أنجزت المهام الموكلة إليها؟

وإذا حاول المرء الابتعاد عن التشكك الذي أحاط بالخطوات الأولى لهذه المؤسسة، متذكرا أن المحكمة أنشئت في وقت كان الصراع ما زال محتدما فيه، وكان الزعماء، أو الفعلة الرئيسيون في الصراع – ولا يزالون كذلك لحد ما حتى الآن – رؤساء حكوماتهم، يمكن للمرء أن يخلص بصورة موضوعية إلى أن المحكمة قد حققت العديد من الآمال المعقودة عليها.

بيد أن من المستحيل تمويه الصعاب التي واجهتنا، والتي تمنعني، لعدة اعتبارات، من الشعور بأي نوع من الرضا عن النفس. وأعتقد أن العكس هو الصحيح. ويجب أن يمثل إجراء استعراض جسور نقطة انطلاق لاقتراح سُبل للبدء في

عمليات إصلاح تهدف إلى تحويل النجاح المؤقت إلى خطوة حاسمة لا رجعة عنها في تقدم القانون الإنساني الدولي.

واسمحوا لي أن أعود إلى مسؤوليات المحكمة. إن المهمة الهائلة التي أوكلت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى القضاة الأحد عشر المختارين من القارات الخمس الذين انتخبتهم الجمعية العامة، كانت وما زالت هي محاكمة المسؤولين عن "التطهير العرقي"، وإقامة العدالة للضحايا، ومنع الارتداد إلى الوراء والعمل على ضمان ألا تعاد كتابة التاريخ بترعة تعديلية عمياء.

فلنكن صريحين: إن إنشاء المحكمة لم يمنع الانتكاسية. فسقوط جيب سريبرينيتسا وطرد مئات آلاف الألبان فيما بعد من كوسوفو يدميان قلوب الذين يؤمنون بفضيلة العدالة المثالية. ولعل هذا السلاح لم يكن كافيا في حد ذاته، أو لعله كان تجريبيا بحيث لم ينجح بالتهديد وحده في تبديد غيوم التعصب القومي القاتل.

إن الكشف عن الحقائق ومنع جميع أنواع الانتكاسية كانا دوما الهدفين البارزين لجميع أنظمة العدل الجنائية الدولية، ولا سيما النظام الذي يمارس في لاهاي. ولقد أُنجز الكثير في هذا الصدد. والاعتداءات المرتكبة والخطط التي أوحت بها لم تعد مجرد موضوع لوسائط الإعلام يتناول الأوصاف التي ساقتها لجان الخبراء المعرضة للجدل. وهذه الأحداث باتت جزءا من الأدلة القضائية المبرمة. ففوكوفار وسراييفو وسريبرينيتسا، وأماكن عديدة أخرى ارتُكبت فيها أعمال وحشية أصبحت أيضا مواقع قانونية من خلال محاكمات المتهمين الرئيسيين الذين اضطلعوا بأدوار رئيسية فيما حدث.

ولكن مقاضاة ومحاكمة أولئك المسؤولين هي الهدف الأساسي لأي محكمة جنائية. وعندما يكون الأمر متعلّقا بالعدالة الاستثنائية من قبيل العدالة التي تطبق في لاهاي، ولأن معظم الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الإنسانية معنية بها، فيجب أن تكون تلك العدالة مثالية بصورة خاصة أيضا. وأعتقد أننا نوافق جميعا على هذا الأمر. وتلك العدالة يجب أن ترتقي إلى أعلى مستويات القانون الإنساني الدولي سواء بالنسبة للضحايا أو المتهمين. وباختصار، المحكمة يجب أن تطور القانون الذي يتجدد بصورة دائمة.

أما فيما يتعلق بالسجل القضائي الصارم، ونظرا للخلفية التي أنشئت هذه المؤسسة إزاءها، أعتقد أن المرء لا بد أن يكون منحازا أو مناصرا لجانب واحد. وهناك كثيرون من هذا القبيل اليوم - إذا لم يعترف بفضل المحكمة في إحراز قدر من التقدم. وأود أن أذكِّر هنا بأن المحكمة - التي بدأت عملها من لا شيء على الإطلاق، ولم تكن لديها قواعد قضائية أو إجرائية، ولا قدرات سوقية، ولا ميزانية ولا مرافق ولا متهمين - اعتمدت في ست سنوات عددا من القوانين والتوجيهات، بما في ذلك قواعد الإجراءات والأدلة التي سنعود إليها، وقواعد الاحتجاز وتعيين مستشاري الدفاع. وأنشأت وحدتها للحجز إضافة إلى ملحق للضحايا والشهود. وأصدرت المحكمة لوائح اتهام بحق ٩٦ شخصا - ٣٦ منهم قيد الاحتجاز حاليا - وأصدرت ١٦ حكما واتخذت عدة مئات من القرارات والمراسيم المتنوعة، بما في ذلك قرارات متعلقة بمسائل هامة جدا لم تكن هناك سوابق دولية بشأنها. وقبل كل شيء، أعتقد أنها دللت على أهم شيء جوهري وهو أن مؤسسة قضائية دولية يمكن أن تزاول أعمالها بنجاح.

مع ذلك، حان الوقت لطرح أسئلة عن مستقبل المحكمة ومحاولة التنبؤ بالعديد من الصعوبات التي تكلمت عنها والتي سأعود إليها، وهي الصعوبات التي لو لم نسيطر عليها ونحسمها لهددت بالخطر الإنجازات التي حققتها المحكمة وفندت سبب وجودها. ونرى أن الوقت الآن هو الوقت المناسب. لقد بلغت المحكمة منعطفا هاما في حياتها.

فنجاحـها بـالذات، مثـل العديـد مـن العوامـل الداخليـة أو الجانبية، أدى بنا إلى اقتراح عدد من التدابير ليقرر المسؤولون السياسيون، عنيت مجلس الأمن، مستقبل المحكمة.

أولا، هنـاك تغيـيرات سياسـية هامـة وواضحـة في منطقة البلقان، وهي تغيرات تتسارع في وتيرتها ويجب قياس آثارها. وثمة عوامل أخرى يجب أخذها في الاعتبار، من قبيل التأييد الأكيد المتزايد من المجتمع الدولي؛ فاستجابة لنداءاتنا المتكررة، نحظى بتعاون أكثر نشاطا فيما يتعلق بالاعتقالات التي يزداد عددها بانتظام. والمحكمة، نتيجة لذلـك، تواجـه مسألة إدارة ''الكم'' بدون أن تتمكن من التخلي عن الطابع النموذجي و ''النوعي''، لإجراءاتها. ومهما كانت محاكماتنا مثالية، فإنها أصبحت أكثر تعقيدا حيث أن القضاة يعالجون مسائل ومشاكل لا حلول جاهزة لها في القانون الجنائي الدولي.

وينبغي أيضا النظر إلى آفاق مكتب المدعـي العـام. وأود أن أكرر أن هذه الهيئة مستقلة تماما عن القضاة، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الأمر. وهنا أشير إلى السياسة الجنائية، التي لا نضعها والتي ستُتبع على نحو أكثر انتظاما في الأشهر والسنوات المقبلة. وهناك عشرات التحريات الجارية التي عندما تضاف إلى التحريات التي أُنجزت، سيصبح عدد المتهمين في لاهاي ٢٠٠ متهم. ولقد أكدت المدعية العامة، السيدة دل بونتي، هذا الرقم في المجلس قبل أسبوعين.

أما بالنسـبة للمسـؤولين السياسـيين والعسـكريين رفيعـي المسـتوى – سـواء استسـلموا أو تم اعتقـالهم – فـهل يمكـن أن نتصـور أنهـم سـيقضون أشـهرا طويلـة في الحجـز الاحتياطي قبل أن تبدأ محاكماتهم؟ إن فترة الاحتجـاز قبـل المحاكمة باتت طويلة بالفعل وهي تؤدي إلى منازعات حيال طلبات الإفراج الاحتياطي. ومثلما يعلم المجلس، ولن أدخل في التفـاصيل، فـإن بعض تلك الطلبـات لقـي موافقـة مـن القضـاة. وهـذه الحالـة تتصـف بالمفارقـة في وقـت تطـالب المحكمة باعتقال جميع الذين أصدرت بحقهم لوائح اتهام.

أخيرا، ومما لا يقل أهمية بالنسـبة إلينـا وإلى المجلس على حد سواء، هناك المكانة التي تشغلها المحكمة الآن ضمن آليـة القـانون الإنسـاني الـدولي، لا سـيما مـن حيـث إنشـاء المحكمـة الجنائيـة الدوليـة وتنفيذهـا، وهـذا يضـع قـدرا مـن المسؤولية على المجلس وعلينا. وما من شك في هذا الصدد، أن الكثير الذي يجري في لاهاي سيكون، في أفضـل حـال، مثالا لما ينبغي أن نفعله، أو في أسوأ حال مثالا لما يجب ألا نفعله. والمحكمة عندما بيَّنت أن العدالـة الجنائيـة العالمية ممكنة وذات جدوى، فإنها ساعدت من بعـض النواحـي في إنشـاء جـهاز قضـائي أكـثر دوامـا. ويجـب أن يظـل هـذا التصرف النموذجي قائما حتى النهاية. وأي فشل للمحكمة أيا كانت أسبابه سيوجه ضربة شديدة للغاية إلى أية محكمة مقبلة تنشأ في وقت أصبح فيه عدد من الدول على وشك التصديق على المعاهدة التي أنشأتها.

لا بد من القول إن الآفاق التي تنتظر المحكمة آفاق يظللها القلق، وعلينا الآن أن نتنبأ بما قد يحدث. فعبء عمل المحكمـة ثقيـل حاليـا وإذا لم نعالجـه فـإن مصداقيـة المؤسسـة سـتكون موضـع شـك. ونحـن مدينـون للمتـهمين بـإجراء محاكمـات عادلـة بطبيعـة الحـال بـل وسـريعة أيضـا. ونحـن مدينون للضحايا بإجراء محاكمات سريعة وكذلك مدينون للمجتمع الدولي الذي وضع ثقته فينا. صحيح أنه على الرغم أن السـرعة هـي مشـكلة صعبـة لجميـع الأنظمـة القضائيـة المتقدمة، إلا أن هـذه المشـكلة تصبح أكـثر صعوبـة في نظـام العدالـة الجنائيـة الدوليـة لأن الجرائـم المرتكبـة يتقـادم عـهدها وحجـم الأدلـة غالبـا مـا يكـون في أيـدي الـدول المتورطـة في الصـراع، أو كمـا يعـرف المجلـس، في أيـدي دول أخـرى تشـارك في قـوات حفـظ السـلام. والمكـوِّن الدبلوماسـي والسياسي لأي مؤسسة قضائية لا سابق لها يسبب مشـاكل

رئيسية تواجهها المحكمة. وجميع هذه العوامل لا تساهم في بلوغ السرعة المطلوبة. وهي تفسّر لماذا يظل نظام الإجراءات الأصولية، رغم العديد من التغيرات الرامية إلى تسريع العمل، يترك المحاكمات بين أيدي الأطراف.

يجب أن نكون واضحين. إن الدراسة التطلعية التي أجرتها المحكمة للتو تبيِّن أنه إذا لم يتغير شيء - سواء فيما يتعلق بالسياسة الجنائية، أو القواعد الإجرائية، أو شكل المحكمة وتنظيمها - وإذا أدت جميع العناصر، لا سيما السياسية منها، إلى تزايد القضايا المطروحة عليها، حينئذ ما من شك في أن الولاية الأصلية للمحكمة التي نشأت عام ١٩٩٣ لفترة أربع سنوات وجدّدت عام ١٩٩٧ لفترة مماثلة، ستضطرون لتمديدها ليس مرة، وليس مرتين، بل ثلاث أو أربع مرات على الأقل. ولكن من وجهة نظري أرى، أن هذا الوضع يؤدي إلى معاقبة المتهمين والضحايا، على حد سواء، ولن تكون العدالة الدولية أعظم مما هي عليه الآن نتيجة لذلك.

ما الذي يمكن عمله إذن؟ وماذا ينبغي اقتراحه؟ أنا لم أحضر إلى المجلس لأقدم أي تشخيصات. ولا أريد أن أرسم صورة درامية أكثر مما ينبغي، أعتقد بدلا من ذلك أنه ينبغي النظر في تلك الأمور على النحو الصحيح. أعني بذلك أنه يتعيَّن علينا أن نكون على دراية بالمشاكل القائمة حاليا ذات الصلة بحيوية المؤسسة بحد ذاتها لا بأي نوع من الضعف المحتمل. نحن نواجه ”ألم النمو“ الذي يتعين علينا أن نسيطر عليه بدلا من أن يسيطر هو علينا.

وبعد أن نظرنا في مجموعة الحلول الممكنة بكاملها - على الأقل الحلول الواقعة في نطاق اختصاصاتنا، أي الحلول غير السياسية - وبعد أن قمنا بتحليل جميع المزايا والعيوب، يؤيد القضاة بالإجماع الحل المرن التقدمي الذي يشمل إدخال إصلاحات داخلية إجرائية وعملية وتنظيمية، وبطبيعة الحال، إدخال إصلاحات من شأنها أن تعزز قدرة الدوائر على إجراء المحاكمات. وأود أن أصف بصورة عامة ما أقترحه.

الفكرة بسيطة: ممارسة إجراء مبدئي مناوئ إلى حد كبير أظهرت لنا أنه ينبغي ترك القدرة على اتخاذ المبادرة والمناورة للقضاة، الذين هم في نهاية الأمر، المسؤولون عن القيم العالمية التي تدعم أسس المهام الموكلة إليهم. وهذا الاتجاه، الذي بدأ في عام ١٩٩٨، يتعلق أولا وقبل كل شيء بالمرحلة السابقة على المحاكمات، وهي المرحلة الواقعة بين مثول المتهم لأول مرة بعد إلقاء القبض عليه وبداية الإجراءات ذاتها. تخضع هذه المرحلة لسيطرة القاضي المسؤول عن الأعمال السابقة على المحاكمات، وهو قاضي في المحكمة يعمل بهذه الصفة. وفي الخطة المعروضة على المجلس، هذه المرحلة، المعروفة بمرحلة إعداد القضية قبل إجراء المحاكمة، يتم تناولها بصورة جزئية من قبل خبراء قانونيين فنيين، يعملون هم أنفسهم تحت سلطة وسيطرة القضاة. وأؤكد هذه النقطة لأني أعلم أنها ربما تثير بعض الأسئلة بشأن سيطرة القضاة وسلطتهم.

من شأن هذه المرحلة أن تجعل بالمستطاع إجراء حوار مستمر ومثمر مع الأطراف، بغية تقديم محاكمات مجردة من كل فروعها التي لا لزوم لها ومركزة على مسائل واقعية وقانونية حقيقية. هذه المرحلة السابقة على المحاكمة من مراحل القضية - وهذه ليست أقل مميزاتها - سوف يتناولها القضاة على أساس الأولوية، مباشرة بعد ظهور المتهمين لأول مرة. عندئذ سيرى المتهم أن قضيته ينظر فيها مباشرة بعد إلقاء القبض عليه، والحال ليست كذلك على الدوام الآن بسبب ثقل عبء العمل على عاتق القضاة، الذين يُستغرق وقتهم بالكامل في جلسات الاستماع. وهكذا تسير المرحلة السابقة على المحاكمات على أساس مستمر دون توقف، ودون اختناقات مزمنة في الدوائر.

بيد أن للسيولة المكتسبة في المرحلة السابقة على المحاكمات مغزى فقط إذا أجريت المحاكمات الكثيرة – أي جلسات الاستماع الكثيرة – في أسرع وقت عندما تكون جاهزة. هذا هو الجانب الثاني من الإصلاح المقترح، الذي يكمل، بطبيعة الحال، الجانب الأول. وبغية تناول العدد الكبير من المحاكمات الذي ينتظرهم وهو – ٦١ محاكمة، أعتقد – ودون رفض رسمي لإنشاء دوائر ابتدائية إضافية وفقا لما اعتمد بناء على طلبنا في عام ١٩٩٧، أن القضاة اختاروا آنئذ نموذجا مرنا قابلا للتكييف مع الأوضاع المتغيرة بالضرورة التي تواجهها المحكمة والتي سوف تظل تواجهها.

إن تكوين مجموعة من القضاة يطلبون للعمل عندما تكون القضية جاهزة، وفقط لتلك القضية بذاتها، يبدو لنا أنه حل ينطوي على أسباب جوهرية من عدة جوانب. وهو حل ملائم على أفضل وجه بالنسبة للسرعة غير المنتظمة التي يسير بها العمل لتوجيه قرارات الاتهام، وحالات إلقاء القبض أو حتى الأحداث الهامة التي قد تؤثر على المرحلة السابقة على المحاكمات. وبما أن القضاة المعينين للعمل طوال فترة المحاكمة سوف يطلب إليهم أن يذهبوا إلى لاهاي من أجل قضية محددة فقط، يتسنى بذلك مشاركة عدد أكبر من القضاة، ومن ثم عدد أكبر من الدول، في عمل العدالة الدولية.

توضح الوثيقة التي أعدت مستوى الإنتاجية الرفيع الذي يمكن توقعه من الحل المجمع المقترح. ومن الناحية العملية، يمكن تقصير فترة الولاية المخولة للمحكمة – على الأقل بقدر ما تعني المسألة محاكمات الاستدعاءات الأولى، وسأعود إلى هذه النقطة فيما بعد – بحيث تنتهي بنهاية سنة ٢٠٠٧، بدلا من سنة ٢٠١٦، الأمر الذي يوفر تسع سنوات؛ أي نصف الوقت. لذلك، نستطيع أن نأمل في أن تُنشأ المحكمة الجنائية الدولية في ذلك الوقت، وستكون محكمتنا الجنائية الدولية قد استكملت مهمتها على الأقل من حيث محاكمات الاستدعاءات الأولى، وبطبيعة الحال، ستظل قضايا الاستئناف باقية. ذلك بمفرده يمثل مشاكل معقدة بصفة خاصة لأنها تتعلق بإجراءات الاستئناف في محكمة رواندا لأن قضاة لاهاي سوف ينظرون في قضايا الاستئناف من محكمة رواندا. وفي هذا الصدد، نؤيد فكرة تعزيز دائرة الاستئناف وإضافة قاضيين مخصصين حسبما أوصى بذلك فريقا الخبراء. وأود أن أضيف أن الحل المتمثل في اللجوء إلى تعيين قضاة للعمل طوال فترة المحاكمة هو حل سليم ويلائم دائرة الاستئناف لأن محاكمات الاستدعاءات الأولي سوف تستكمل بحلول سنة ٢٠٠٧. وأعتقد أن الـ ١٤ قاضيا الذين يعملون بالمحكمة سوف يستكملون قضايا الاستئناف.

القضاة على دراية بأن هذه المقترحات لن تحسم جميع الأسئلة. ونحن أيضا نعلم أن تنفيذها يثير أسئلة كثيرة. غير أنه بالرغم من أن القضاة قد تجاوزوا دورهم إلى حد ما، إلا أنهم عبروا أيضا عن انطباعاتهم بشأن مجموعة من الأسئلة المعلقة التي تسبب الانقسام بين القضاة في بعض الأحيان.

ونُظر أيضا في الآثار التشريعية. وفي هذا الصدد، يبدو أن الخطة تركز بقدر مفرط على إنتاجية المحكمة. وحقيقي أن هذه المسألة ما تزال بالنسبة لنا تتسم بأعلى الأولويات. بيد أن، جوانب أخرى ذات صلة بعمل المحكمة حظيت أيضا باهتمامنا. وذلك من خلال الفريقين العاملين الدائمين – لجنة اللوائح، التي يرأسها ريتشارد ماي القاضي البريطاني والفريق العامل المعني بالممارسات القضائية، الذي يرأسه الميرو رودريغيز القاضي البرتغالي – ويحاول القضاة على الدوام تحسين الطريقة التي يعملون بها، وهذا ما أود أن أؤكده للمجلس.

وأصرح فضلا عن ذلك بأن التغييرات المقترحة تتطلب تعديل النظام الأساسي. وأشعر بالتقدير إزاء مدى صعوبة هذه المسألة، ولكن تم بالفعل إجراء تعديل في عام

١٩٩٧. وأعتقد أن من المشروع لمؤسسة قائمة لمدة زهاء سبع سنوات أن تجري تسويات تتطلب أسسا قانونية، لا توفرها تعديلات القواعد الإجرائية فقط. فالتغييرات التي تتناول تعيين قضاة للعمل طوال فترة المقاضاة سوف تستخدم أيضا لإدخال بعض التعديلات الأخرى على النظام الأساسي تتناول، على سبيل المثال، تعيين القاضيين الإضافيين لدائرة الاستئناف، حسبما أوصى بذلك فريق الخبراء، الذي تكلمت عنه منذ برهة؛ أو المسألة الهامة المتمثلة في تعويض الأشخاص الذين احتجزوا أو حوكموا ظلما؛ أو الاقتراحات التي قدمتها هنا السيدة دل بونتي منذ أسبوعين وهي الاقتراحات ذات الصلة بتعويض الضحايا الذي يُمول بالأموال التي كانت تُمنح للمتهمين. ورهنا برأي زملائي، أؤيد تماما تلك الاقتراحات.

وأخيرا، أود أن أضيف أن الوثيقة المعروضة علينا ليست وثيقة ميزانية. هذه حقيقة. وهذا التحليل لا يخضع للولاية القضائية للقضاة. وبالرغم من ذلك، ومع مراعاة العبء المالي البالغ ٩٥,٨ مليون دولار في السنة للمحكمة، قدم القضاة، وأؤكد للمجلس، مقترحاتهم الخاصة بهم، مع مراعاة على الدوام هذا الجانب الهام من الإصلاح المقترح. وفي هذا السياق، يبدو أن اللجوء إلى تعيين قضاة للعمل طوال فترة المقاضاة هو الحل الأقل تكلفة، وذلك بمقارنته بإنشاء دوائر إضافية يعمل فيها قضاة دائمون.

مع ذلك، ومع التسليم بأن ما عرضناه لم يكن في صورته النهائية تماما، فقد بدا من الواضح بصفة خاصة أن هذا الحل سيجعل من الممكن فوق كل شيء، على ما أذكر، تحديد موعد معقول للانتهاء من أعمالنا، على الأقل فيما يتعلق بالمحاكمات الابتدائية، وأنه يلزم النظر بعين الاعتبار إلى فارق الوقت الذي يتيح، من وجهة نظر الميزانية، وفورات قدرها ١٠ سنوات تقريبا من فترة الولاية، مقارنة بأي حل آخر، ومن باب أولى بالمقارنة بالوضع الراهن.

وأود أن أرجو من المجلس على وجه التحديد أن يستعرض جميع المشاكل ذات الصلة بعمل محكمتنا، التي هي أيضا محكمة المجلس. ولا يتعين إنجاز كل شيء على الفور، ولكني أرى أن النظام الأساسي يمكن تعديله في البداية، وبعد شيء من التفكير، ربما في إطار الفريق العامل، الذي أود أن أشارك فيه بالنيابة عن المحكمة بأي صفة تأتي بأكبر قدر من الفائدة وتكون مناسبة من الوجهة الزمنية، بحيث يدرج فيه على الأقل مبدأ تعيين قضاة لفترة الخصومة، إن لم يكن تعيين عدد من هؤلاء القضاة أنفسهم. وتشكل آليات انتقاء القضاة وتحديد القضايا التي تناط بهم مشاكل هامة للغاية ناقشها القضاة بأنفسهم. وبطبيعة الحالة يبقى اللجوء إلى هؤلاء القضاة خاضعا لاحتياجات المحكمة.

وأود أن أختتم إحاطتي الإعلامية الطويلة بعض الشيء بذكر أن القضاة ليسوا مدركين لمشقة وتعقيد الجهد الذي يُطلب إلى المجتمع الدولي، وإلى مجلس الأمن بصفة خاصة، من جديد أن يبذله. فهم يرون أن كل ما تم إنجازه حتى الآن يشهد في صالحهم، مما يؤدي إلى استدامة الثقة الموضوعة في هذه المؤسسة التي لم يسبق لها مثيل. وفي وسعنا بالطبع أن نواصل إحراز التقدم فيما بيننا وسنستمر في ذلك. ولكن يجب ألا يؤمن أحد بأنه يمكن بدون مواصلة الجهد من جانب جميع من يعنيهم الأمر إقامة العدل، وبصفة خاصة تطويره، على النحو الجاري في لاهاي، التي تتعلق بها وبآروشا، منذ عام ١٩٩٣، كثير من آمالنا بإقرار نوع من العدالة يتسم بمزيد من الدوام والعالمية. وأود أن أقتبس من آخر الملاحظات التي أبديت على مؤسستنا، وهي الملاحظات التي أبدتها المنظمة ذاتها، ممثلة بفريق الخبراء، الذي كُلف بالعمل في عام ١٩٩٨ وقدم تقريره في تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل ستة أشهر.

”وإنه لمن قبيل الخيال أن يتوقع المرء أن تبعث المحكمتان للوجود، وتضاهي في عملها، دون

المرور بمراحل التطور التي تبدو بطيئة ومكلفة، عمل أجهزة مباشرة الدعاوى والمقاضاة ذات الخبرة والتضلع في الولايات القضائية الوطنية، من حيث التزامها بمستوى رفيع في اتباع الاجراءات القانونية السليمة". (S/2000/597، الفقرة ٢٦٤)

لقد اتخذ مجلس الأمن بإقامة المحكمة في عام ١٩٩٣ قرارا تاريخيا يمثل أحد التحديات الكبرى منذ محاكمات نورمبرغ، إذ قرر أن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو أعمال الإبادة الجماعية، التي يفكر فيها الإنسان ويرتكبها باسم النظريات القائمة على العنصرية وكراهية الأجانب، لن تفلت من العقاب. ومما يزيد المجلس شرفا أنه قال هذا وفعله.

ويرى القضاة في لاهاي أنهم بالتصدي لهذا التحدي، كانت وما زالت لديهم القدرة على الإصغاء بنزاهة، نعم بنزاهة، وإصرار وإيمان، في قاعات محاكمهم، إلى صيحات الضحايا والمساهمة بهذه الطريقة في كفالة عدم إسقاط الحوادث الأليمة التي وقعت في هذه المنطقة من ذاكرة التاريخ، بل وأخطر من ذلك، عدم تشويهها بحيث تتحول إلى نوع من المراجعة، التي نعرف أنها تشكل خطرا على الديمقراطيات. وبالنيابة عن زملائي، التمس من المجلس أن يتيح لنا مواصلة هذه المهمة الباعثة على الارتقاء وإنجازها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي جوردا على إحاطة بليغة اتسمت بالكثير من الرؤية الثاقبة والوضوح. لقد قدم لنا مقترحات محددة عن كيفية النهوض بأداء محكمة أنشأها مجلسنا في سنة ١٩٩٣. وتمثل هذه المحكمة عنصرا أساسيا في عودة السلام إلى ربوع يوغوسلافيا السابقة، لأننا نعلم جميعا أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة. بيد أن المحكمة تمثل أيضا قدرا كبيرا من التقدم في مجال القانون الدولي والضمير العالمي. ومن هنا كانت أهمية مناقشات اليوم. فسلاسة أداء المحكمة وفعاليتها من الأمور التي تعنينا. ومن شأن ما نقوله أن يساعدها في الاضطلاع بالوظيفة الهامة التي أنيطت بها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد **لافروف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر القاضي جوردا على عرضه التقرير المطروح علينا.

ونعرب عن ترحيبنا بالجهود التي يبذلها قضاة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ بغية تحسين أداء ذلك الجهاز من أجهزة العدالة الجنائية الدولية. ونتفهم ما يساورهم من الإحباط إزاء معدل أداء المحكمة وطرائق عملها. ونحن أيضا من جانبنا لنا تحفظات خطيرة على عمل تلك الهيئة الدولية.

عندما أنشأ مجلس الأمن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أعتقد أن هذه المحكمة ستسهم بشكل هام في تسوية الأزمة القائمة في يوغوسلافيا وأنها ستنجز مهمتها دون الإثقال عليها باعتبارات سياسية. إلا أن من دواعي الأسف أننا رأينا انبثاق الطموحات السياسية من خلال أنشطة المحكمة والأخذ بنهج واضح في معاداة الصرب. وبعد أن حددت المحكمة لنفسها مسبقا المذنب الرئيسي في المأساة اليوغوسلافية، كثيرا ما تتغاضى بالرغم من ذلك عن حالات من عدم الامتثال لمعايير القانون الإنساني الدولي من جانب الأطراف الأخرى في النزاعات.

فحين يتعلق الأمر بتقارير عن انتهاكات ترتكبها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، سرعان ما تصدر المحكمة لوائح الاتهام وتنكب علىالعمل كما في حالة الوضع في كوسوفو على سبيل المثال. أما إذا أثيرت بعض التساؤلات، على سبيل المثال، بشأن الإجراءات التي تتخذها منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، فإن المحكمة لا ترى أي مبرر

لإجراء تحقيق، حتى في مواجهة حقائق واضحة من قبيل إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء وتدمير الأهداف المدنية بالقصف الجوي. إننا نشعر بالفزع لتقاعس المحكمة عن اتخاذ إجراء ردا على عملية التطهير العرقي الجاري ارتكابها ضد الصرب وسائر الأقليات الوطنية في كوسوفو.

وفيما يتعلق بأنشطة المحكمة القضائية، لا نملك سوى الإشارة إلى أنه، أثناء وضع النظام الداخلي لهذه الهيئة، كان يُفترض أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لن تلتزم إلا بتطبيق المعايير القائمة بالقانون الإنساني الدولي. ولا يقول النظام الداخلي شيئا عن حق المحكمة في استحداث أي قانون جديد. بيد أن صورة مختلفة تماما ظهرت في الواقع. فقد تلاعبت المحكمة مرارا في الأعوام الأخيرة بمعايير القانون الإنساني الدولي وقواعده حتى تتمشى مع أغراضها الخاصة وقامت بتفسيرها على النحو الذي يرضي أهواءها. علاوة على ذلك وعن طريق استغلال افتقار المجتمع الدولي لأي ضوابط حقيقية على إعداد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، أدخلت المحكمة على هاتين الوثيقتين ممارسات قانونية مشبوهة للغاية، من قبيل إصدار لوائح اتهام مختومة وتقديمها إلى الأجهزة الدولية.

وكان خاطئا أيضا القرار ١٩٦٦ الذي اتخذته المحكمة من وراء ظهر مجلس الأمن بعقد مذكرة تفاهم مع حلف شمال الأطلسي أقرت في الواقع العملية الخاصة التي نفذتها فرقة الحلف في البوسنة والهرسك والتي كان غرضها تعقب المحكوم عليهم. وهذا يتعارض مع ولاية قوة تثبيت الاستقرار في البوسنة. واسمحوا لي أن أشير إلى أن المذكرة تظل سرية ويتعين أن تقدم إلى أعضاء مجلس الأمن.

ومن رأينا إذن أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا لا تساعد، كما ينبغي، على تطبيع العملية السياسية في يوغوسلافيا السابقة. وزيادة على ذلك، فإن أنشطة المحكمة كان لها تأثير مدمر على عملية الوصول إلى تسوية في دول البلقان. ولا يمكن إلا أن تحظى هذه الحالة باهتمامنا. ومن رأينا أن مجلس الأمن في حاجة إلى أن ينشغل بالنظر في هذه المسألة بصورة شاملة ودقيقة.

ونحن مقتنعون، على سبيل المثال، بأن يقر مجلس الأمن النظام الداخلي للمحكمة ونظام الأدلة، كذلك بالطبع، التعديلات المدخلة عليها. وزيادة على ذلك ينبغي أن تصبح أنشطة المحكمة متفقة مع قرارات مجلس الأمن. وإذا لم نفعل ذلك في المستقبل القريب، فلن ينظر إلى المحكمة بعد ذلك بوصفها جهازا محايدا يقيم العدالة الدولية النزيهة.

وفيما يتعلق بالتحديد بالمقترحات الواردة في تقرير رئيس المحكمة القاضي كلود جوردا، فهي مثيرة للجدل من جوانب كثيرة؛ ولا نعتقد أنها كانت موضوعا لأعمال كافية. ونحن ندرك أنه يوجد افتقار إلى الإجماع على هذه المقترحات بين قضاة المحكمة كذلك. ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن قام قبل عامين، وبناء على طلب المحكمة، بزيادة عدد القضاة. وفي ذلك الوقت بررت السيدة غابرييل كيرك ماكدونالد إنشاء دائرة محاكمة إضافية بطمأنة المجلس بأنها سوف تعجل بقدر كبير بوفاء المحكمة بولايتها. ولكن هذا الإجراء لم يسفر في الواقع عن أية نتائج.

ويتضمن تقرير القاضي جوردا النتيجة المثبطة نوعا ما والقاضية بأنه في حالة جلب الذين صدرت الأحكام عليهم بالفعل والذين يوجدون الآن تحت التحقيق، تحتاج المحكمة من ١٥ إلى ٢٠ سنة لمعالجة جميع القضايا. ومن الطبيعي أن يجعلنا هذا التنبؤ نفكر بجدية فيما إذا كان من المستصوب انتظار مثل هذا الوقت الطويل لتشغيل ما يفترض أن يكون هيئة مخصصة.

ويحتاج الحل المقترح لحسم هذه الحالة – تعيين قضاة يتناولون الدعاوى طيلة النزاع – إلى تحليل دقيق. وهو

لا يوحي لنا من النظرة الأولى بأي تفاؤل خاص. وهناك حاجة أيضا إلى دراسة دقيقة جدا للآثار المالية المترتبة على الابتكارات المقترحة.

وهكذا، في الوقت الذي نحن على استعداد فيه بالتأكيد للنظر في مقترحات القضاة، نعتقد أن من الأهمية بمكان إجراء تحليل واسع النطاق وشامل ليس فقط لهذه المقترحات وإنما أيضا للآراء الأخرى المتعلقة بكيفية تعزيز فعالية أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، ولا سيما الأفكار المبينة في تقرير فريق الخبراء المكلف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الوارد في الوثيقة S/2000/597 مع الأفكار الموجودة في الوثائق المتاحة الأخرى.

وإذا كان من الضروري تغيير النظام الأساسي للمحكمة، على نحو ما يقترحه رئيس المحكمة في تقريره، يجب تناول هذه المسألة بطريقة شاملة على أساس تحليل شامل لأعمال المحكمة ومع مراعاة ضرورة معالجة أوجه النقص المعروفة في ذلك العمل. وهذا هو الموقف الذي سنعتمده عندما ننظر في المقترحات المتعلقة بتنظيم أعمال الخبراء في مجلس الأمن لمناقشة التعديل المقترح للنظام الأساسي للمحكمة.

ونحن نؤكد من جديد أن روسيا سوف تدعم أنشطة المحكمة بشرط أن تكون متفقة بدقة مع الولاية التي اعتمدها مجلس الأمن كتلك الهيئة.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشكر وفدي القاضي كلود جوردا على تقريره وعرضه الموجز.

إن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة جهاز للمجتمع الدولي، مخول بإقامة العدالة بالنيابة عنه. ومن المحتم أن تتلقى المحكمة الدعم الذي لا يتزعزع من المجتمع الدولي حتى تكون الرسالة واضحة للذين اشتركوا في أفعال جنائية شنيعة ضد الإنسانية بأنهم لن يفلتوا من العقاب. ويجب أن يفهم الجميع تلك الرسالة.

وفي ذلك الصدد يجب أن نضمن أن نظام العدالة الذي أقمناه يعمل بموجب إجراءات نزيهة ومحايدة. وقد انتقدت المحكمة في الماضي للتأخيرات الطويلة السابقة للمحاكمة بعد احتجاز متهم. ونحن ندرك أن بعض هذه التأخيرات قد تتصل مباشرة بمناورات التخفيف التي يستخدمها محامو الدفاع. بيد أننا ندرك أيضا أن المشاكل التي حددها القاضي جوردا في النظام تتحمل معظم المسؤوليات عن التأخير. وعلى النحو الذي يدركه القاضي جوردا إدراكا كاملا، فإن التأخر في إقامة العدالة إنكار للعدالة.

ونحن نتمسك بالرأي القائل بأن إقامة العدالة يجب أن تكون سريعة ومؤكدة. كما أننا ندرك أن الإفراج قبل المحاكمة، على الرغم من كونه اختيارا ساريا بالنسبة للمحاكم الوطنية، ليس نهجا عمليا لأية محكمة جنائية دولية. والأسباب واضحة ولا تحتاج إلى سرد.

وفي هذا الصدد يعتقد وفدي أن النظر التام في التقرير والتوصيات المقدمة من القاضي جوردا تأتي في حينها وتعد مناسبة. ومما لا شك فيه أن التعبيرات في النظام الداخلي والأدلة الذي اعتمدته حتى الآن المحكمة سوف تساعد على تحسين كفاءة المحكمة وتحرك عملية المحاكمة إلى الأمام. بيد أننا ندرك أن هذه التعبيرات في النظام الداخلي والأدلة، الذي يجب أن يتطور مع مرور الوقت وبالتجربة، لن تكون كافية لتحقيق النتيجة المرغوب فيها. وهناك حاجة عاجلة إلى توسيع قدرة المحكمة على صعد ما قبل المحاكمة ودائرة المحاكمة وغرفة الاستئناف.

وفي هذا الشأن، نعتقد أن التوصيات التي عرضها علينا القاضي جوردا، فيما يتعلق بتعيين قضاة لدعاوى بعينها ما دامت قائمة، تستحق دراستنا. وهذا التوسيع المقترح في قدرة دوائر المحاكمة، جنبا لجنب مع التوصية بتعيين موظفين قانونيين تخول إليهم صلاحية مهام يضطلع بها قبل المحاكمة، ينبغي أن يحسنا كفاءة المحكمة في تحقيق العدالة.

كما شرح القاضي جوردا، هذان التغييران في المحكمة سيتيحان دوائر محاكمة إضافية، لتحقيق النتيجة المرغوب فيها الواضحة. إن الفترة بين القبض والمحاكمة ستخفض إلى حد كبير. وعلى ذلك فإن للتغييرين كليهما أهمية متساوية.

لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق بشأن هيكل دائرة الاستئناف، على وجه الخصوص لأن قضاة دائرة المحاكمة عليهم هذه المسؤولية المزدوجة. ونعتقد أن هذا يوجد حالة قد تجد فيها دائرة الاستئناف من الصعب عليها أن تعمل بدون انحياز وقد تتأثر بعملية المحاكمة. وعملية الاستئناف يجب أن تكون عادلة ومحايدة فوق كل العيوب. وفي هذا الشأن، فإن التوصية بإنشاء دائرة استئناف دائمة، منفصلة عن عملية المحاكمة جديرة بالتأييد.

إن التوصية بتعيين قاضيين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لدائرة الاستئناف ينبغي أن تولى دراسة جادة.

والتوصيات بإعادة النظر في النظام الأساسي للمحكمة لتحسين كفاية تلك المحكمة يجب أن ينظرها مجلس الأمن بجدية. وستتاح لنا فرصة لتقييم التغييرات التي يوصى بإجرائها، ووفد بلدي يتطلع إلى المشاركة في هذه العملية، مع مراعاة آراء المجتمع الدولي، ومع مراعاة ولاية المحكمة أيضا.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم لعقدكم هذا الاجتماع الهام اليوم. واسمحوا لي بأن أنضم للآخرين في الترحيب بالقاضي جوردا في مجلس الأمن.

السيد القاضي جوردا، أود أن أشكركم على عرضكم. وأعتذر عن عدم تمكني من الاستماع إليه كاملا، لكنني سأقرأه بعناية. إن عندي بالفعل النقاط البارزة، وأريد أن أبدأ بالإعراب عن تأييد حكومة بلدي القوي لجهودكم وأن أذكر أنكم، مثل رئيسنا لشهر حزيران/يونيه، تجيئون أيضا من فرنسا، ولذلك يتضاعف سروري لكوني أجلس بين هذين الممثلين الموقرين للمجتمع الدولي ولحكومة فرنسا.

في البداية، أود أن أتكلم بشأن أربعة أشياء: عملكم بشكل عام، وعن البلقان، ورواندا وسيراليون بشكل خاص، لأن هذه المسائل تقع في جوهر هدف للولايات المتحدة، وهو إيجاد الوسائل الممكنة لتقديم الأفراد الذين قد يفرون أحيانا من القانون إذا ما خضع لأغراض داخلية إلى العدالة. وهذه المسألة بالغة الأهمية في نظر حكومة بلدي حتى أن وزيرة الخارجية، السيدة أولبرايت، أنشأت وظيفة خاصة لهذه المسألة وحدها، يشغلها صديقي وزميلي القديم، ديفيد شيفر، الذي جاء من واشنطن مرة أخرى اليوم ليشاركنا للمرة الثانية في المجلس خلال أسبوعين. وهو يجلس خلفي إلى اليمين، وأرحب به مرة أخرى في مجلس الأمن اليوم.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتقديم مسؤولين عن جرائم حرب في يوغوسلافيا السابقة إلى المحاكمة. إن إنشاء هاتين المحكمتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا من الإنجازات التاريخية. ربما أنهما لم تحققا الكمال في كل النواحي، لأنهما كانتا ترسيان سوابق جديدة في كل مرحلة، ولكنهما تاريخيتان، ويجب أن تنجحا. وحكومتنا ملتزمة بتحقيق ذلك. وأي نقد نوجهه، يتعلق بالناحية التشغيلية أو الإدارية أو فيما يتعلق بالميزانيات، أو فيما يتعلق بالعمليات – يجب

أن يفهم دائما في سياق أن هذا نقد من أصدقاء يهتمون بتحسين العمليات.

إن أهداف اتفاق دايتون للسلام، التي مرت عليها حوالي خمس سنوات الآن، لا يمكن الوفاء بها حتى يقع المسؤولون عن هذه الجرائم تحت اختصاص محكمة جرائم الحرب ويحاكموا. ومن دواعي سروري أن السيد كراجيسنيك موجود في لاهاي الآن، وأنتظر اليوم الذي يسلم فيه السيد كارادزيتش، والسيد ميلاديتش وغيرهم إلى لاهاي. وأريد أيضا أن أشير بأوضح طريقة ممكنة أن السلم والاستقرار طويلي الأجل في البلقان لن يكون من الممكن تحقيقهما ما دامت القيادة الراهنة في بلغراد تتولى السلطة. والذين وجهت إليهم عرائض اتهام ينبغي أن يقدموا إلى المحاكمة.

إن حكومة بلدي ترحب بمقترحات القاضي جوردا بشأن طرق تنظيم عمليات المحكمة لخفض المتأخرات الحالية ولتحسين كفاءة المحكمة. وهذا هام بشكل كبير. ومعظم النقد الذي وجه إلى المحكمة من الناحية التشغيلية له ما يبرره. علينا ألا نهرب من الحقيقة، حتى عندما تكون محرجة، إننا يجب أن نعالج المشاكل حتى نجعل العملية صالحة للتنفيذ. وعلى وجه الخصوص، نحن نؤيد توصيتيه الأساسيتين بشأن التفويض في مسؤوليات الإدارة في فترة ما قبل المحاكمة وتعيين قضاة يتولون دعاوى بعينها ما دامت قائمة لزيادة القدرة على المحاكمة.

وفوق كل شيء، يجب أن نكفل أن تكون الإصلاحات لتعزيز الولاية الأصلية للمجلس وليس للنيل منها. إن مهمتنا هي تعزيز قدرة المحكمة على تقديم المجرمين إلى العدالة. ونحن نعارض أية تغييرات من شأنها أن تضعف قدرة المحكمة على القيام بالعمل الهام المطلوب منها القيام به. ويجب أن نكفل ألا تعقد جهودنا لتنظيم المحكمة بأي شكل من الأشكال قدرة المدعية العامة على القبض على أولئك المطلقي السراح.

السيد القاضي جوردا، بينما أعلم أن مسؤوليتكم الأساسية عندما تخاطبوننا اليوم هي أن تناقشوا عملكم في يوغوسلافيا السابقة، فإن وجودكم يذكرنا بالدور الهام الذي تقوم به العدالة والمصالحة في عمليات السلام حول العالم. وهذه الضرورة أعظم ما تكون في سيراليون.

السيد الرئيس، بإذنكم، أود أن أتناول تلك المسألة، إنها تتعلق تعلقا مباشرا بالموضوع الذي نحن هنا لنتكلم بشأنه اليوم. كما ناقشنا في هذا المجلس من قبل، ينبغي ألا يكون هناك شك بشأن مسلك حكومة بلدي تجاه زعماء الجبهة المتحدة الثورية، الذين خلقوا هذه المأساة المروعة في سيراليون. ولا نعتقد أن سيراليون يمكن أن يكون لها مستقبل سلمي مستقر حتى يقدموا إلى المحاكمة. في الأسابيع الأخيرة، وفي الأيام الأخيرة، تكلمت مع العديد من أعضاء المجلس، وأعضاء الأمانة العامة، ومع كارلا دل بونتي بشأن هذه المسألة الهامة. ونحن نلاحظ أن الرئيس كباح قام – وفقا لما ذكرته تقارير صحفية موثوق بها – بتوجيه رسائل بالفعل إلى الأمين العام بشأن هذه المسألة، وأنه طلب تمديد مظلة بعض جرائم الحرب الدولية لتغطي الذين نتكلم عنهم الآن، زعماء الجبهة المتحدة الثورية.

ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى آراء الأمين العام القائمة على الخبرة، وآراء الخبراء في الشعبة القانونية بشأن كيفية القيام بذلك. يجب القيام بنوع ما من تمديد مظلة جرائم الحرب الدولية لتغطي هؤلاء الأشرار. والتفاصيل الحقيقية، كما سمعنا في هذا المجلس من السيد زاكلين، الموجود معنا اليوم، أمر يحتاج إلى معرفة المزيد عنه. وأتطلع إلى الاستماع إلى مناقشة جادة ومستدامة بشأن الخيارات المطروحة علينا. وتود حكومة بلدي أن يتم القيام بما ينبغي

القيام به بسرعة وكفاية لإنشاء محكمة جديدة – ربما لا تفي بتلك المعايير، كما بين السيد زاكلين نفسه من قبل – ولكن تكون شكلا ما من المظلة الدولية، كما اقترح رئيس سيراليون وكما اقترح آخرون كثيرون هنا. وهذا شيء أعتقد أنه ينبغي النظر فيه بطريقة إيجابية جدا ومن أجل اتخاذ إجراء في أقرب فرصة ممكنة.

وأود أيضا أن أنوه، بقدر كبير من الموافقة، بأن الأمين العام سجل عند التوقيع على اتفاق لومي في العام الماضي، وكان ممثل الأمين العام شاهدا للتوقيع، سجل تحفظه على الاتفاق بالقول بأن اتفاق لومي لا يجوز أن يعتبر عقبة في طريق الملاحقة القضائية للمتهمين بانتهاكات جوهرية للقانون الإنساني. وكان هذا التحفظ على قدر كبير من الأهمية ودلل على تمتع الأمين العام وموظفيه في مكتب الشؤون القانونية بنظرة ثاقبة. وإنني أوجه إليهم التحية لنظرهم الثاقبة، كما أحيط علما بهذا التحفظ بأعلى درجات الموافقة من جانب حكومتي.

إن حكومتنا ملتزمة بسرعة إنشاء الآلية النشطة المدعومة دوليا، أو بتمديد العمل بالآليات القائمة، من أجل التصدي لتلك التصرفات اللاإنسانية الفادحة. وإننا نتطلع إلى الاستماع إلى آراء الأمانة العامة، وآراء القاضي جوردا وكارلا دل بونتي، وآراء أعضاء مجلس الأمن الآخرين، وإننا نتطلع إلى العمل بالمشاركة مع حكومة سيراليون بغية تحقيق تقدم في هذا الاتجاه.

أخيرا، اسمحوا لي أن انتقل إلى مسألة رواندا. من الواضح أن هذه المحكمة تحركت بصورة أشد بطئا مما قد يرضي أيا منا، إلا أنها تحركت على أي حال، وعلى الرغم من شعورنا بالقلق إزاء بعض أوجه القصور فيها – تلك الأوجه التي تصدينا لها والتي سوف نستمر في التصدي لها بصورة مباشرة مع الأشخاص المعنيين – فإنني أود التأكيد مجددا على مساندة حكومتنا لها.

السيد الرئيس، أشكر لكم دعوتكم إلى عقد اجتماع بشأن هذه المسألة ذات الأهمية البالغة. ولعلكم تتذكرون من واقع عملنا السابق فيما يتعلق بإنهاء الحرب في البوسنة، أن كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لم تتوانيا أبدا عن دعم محكمة جرائم الحرب، وأنه بدون تلك المحكمة لما تسنى التوصل إلى اتفاق دايتون للسلام بصورته الحالية. وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء الانتقادات التي وجهتها إليها وفود أخرى هنا اليوم. وإذا كانت الانتقادات المحددة موضع ترحيب دائم، فإن الاتهامات بالتحيز لم تثبت صحتها، فضلا عن أنها غير دقيقة. فالدول التي وجهت هذه الانتقادات شاركت مشاركة كاملة في عملية دايتون. ولقد وافقت تلك الدول على ما كان يجري عمله، وإنني لا أعتقد بوجود مبررات لتلك الانتقادات أو بأنها صحيحة أو مفيدة.

وشكرا جزيلا لكم، سيدي الرئيس، مرة أخرى، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبتكم والقاضي جوردا. وبالنيابة عن بلادي أرحب به في هذه القاعة الجليلة ليشاطرنا آراءه.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفدي عن الامتنان للقاضي جوردا على الموجز الذي اطلعنا عليه، وعلى التقرير الذي قدمه عن سير المحكمة الجنائية الدولية بشأن يوغوسلافيا السابقة، وفوق كل ذلك على قيادته الملهمة كرئيس لتلك المؤسسة.

إن المفاوضات بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية أثبتت المرة تلو الأخرى أن مثال المحكمتين – الأولى بشأن يوغوسلافيا السابقة، والأخرى بشأن رواندا – أمر عظيم الأهمية من أجل إثبات ومواصلة تطوير تحديد المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم العالمية.

وإننا نعرب عن التقدير للاهتمام الفائق الذي أبدته المحكمة بتقرير فريق الخبراء، الذي أجرى استعراضا لفعالية وتشغيل المحكمة الجنائية الدولية بشأن يوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية بشأن رواندا، وإننا نحيط علما بأن المحكمة بدأت بالأخذ بالعديد من توصياته.

إن وفد بلادي لن يخوض في هذه المرحلة في التدابير المختارة التي قد تتخذ من أجل تحسين عملية المحكمة. فمن الواضح أن غالبية هذه التدابير ستكون موضع ترحيب، إلا أن بعضها يتطلب مزيدا من التأمل من جانبنا.

إننا ندرك أن تقرير القاضي جوردا، المقدم نيابة عن قضاة المحكمة، مطروح أمام مجلس الأمن انطلاقا من تعدد مدلولاته الدبلوماسية والقانونية والإدارية والمالية المحتملة. وفي اعتقادي إننا يمكن أن نتفق جميعا على أن تأثير ذلك العدد المتزايد من الإدانات والاعتقالات بالنسبة لطول فترة المحاكمة في المتوسط، ينبغي أن يكون مبعث قلقنا البالغ.

لقد أصاب التقرير عندما أتى على ذكر تلك التوقعات العظيمة التي ينتظرها المجتمع الدولي. وليس ثمة شك في أن المحكمة برهنت على كفاءتها، وإن كان المجتمع الدولي فيما يبدو قد أرجأ حكمه عليها إلى أن يتسنى القبض على المسؤولين الكبار وتقديمهم للمحاكمة. وحتى ذلك الحين لا بد من إيجاد الحلول للمشاكل الوارد ذكرها في التقرير.

وكان التقرير مصيبا عندما أشار إلى صعوبة تصور استمرار سجن كبار القادة السياسيين والعسكريين للدول المتورطة في الصراعات لعدة أشهر ريثما تبدأ محاكمتهم.

وفي الوقت نفسه، حذرنا القاضي جوردا من مغبة تضخيم المشكلة، وإن كان قد أكد أن المحكمة بلغت نقطة تحول في تاريخها. وإنها مسألة ميول ومواقف إلى حد كبير إذا شاء المرء أن يصف نقطة التحول بأنها درامية، ولكن دعنا نتفق على أن المسألة تحتل أقصى درجات الأهمية.

لقد تمكنت المحكمة عبر وجودها الممتد قرابة سبع سنوات من تشكيل نفسها في هيئة أداة قضائية عاملة تماما. كما برهنت بالفعل على أن العدالة الجنائية العالمية أمر ممكن ومجد، وقد أدت في هذا الصدد دورا حاسما في تصور وقيام المحكمة الجنائية الدولية.

غير أننا لم نصل بعد إلى غايتنا. وينبغي ألا نقلل من أهمية هذا الحكم المعلق من جانب المجتمع الدولي. فالاعتقاد بأن العدالة الجنائية العالمية أمر ممكن ومجد أخذ يتبلور، وإن كان لا يزال يواجه بالتشكك وعدم التصديق. ولقد تجلى عدم التصديق أيضا في بعض البيانات التي ألقيت في مجلس الأمن.

ولهذا السبب، فإن المثال الذي تقدمه المحكمة، وأنقل هنا عن التقرير ''مثال يجب أن يُحتذى حتى النهاية''. ولذلك، وبدون الخوض في التوصيات المفصلة في هذه المرحلة، سيشارك وفد بلادي بنشاط في عمل الخبراء القانونيين بهدف إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه المحكمة.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى جميع قضاة المحكمة الجنائية الدولية بشأن يوغوسلافيا السابقة، على تقريرهم الخاص بسير أعمال المحكمة، وأتوجه بالشكر الخاص إلى الرئيس كلود جوردا لاجتماعه معنا اليوم من أجل مناقشة التوصيات الواردة في ذلك التقرير.

إن عمل المحكمتين يكتسب أهمية بالغة من أجل وضع حد للإفلات من العقوبة لمرتكبي أبشع الجرائم. وتلك هي الولاية التي عهد بها مجلس الأمن لهاتين المؤسستين لدى إنشائهما. لذا كان حريا بنا - نحن أعضاء مجلس الأمن - أن

نبذل كل ما في وسعنا لمؤازرة المحكمتين، بدون إضفاء الصبغة السياسية على عملهما أو تقويض السلطة والشرعية اللازمتين لإنجاز ولايتيهما.

إن كندا لترفض بصورة قاطعة تلك المزاعم التي تصف عمل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا بالانحياز أو بالتعارض مع ولاية مجلس الأمن لها. وتلك المزاعم، ببساطة، لا تساندها الحقائق.

إن وفدي يلتزم بالعمل بصورة بناءة مع سائر أعضاء المجلس من أجل تحسين فعالية المحكمتين. إن آلاف ضحايا الصراعات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا يرون أن عجلات العدالة تدور ببطء شديد. ويجب علينا أن نجد السبل الكفيلة بتسريع عمل كل من المحكمتين، مع الاعتراف، بطبيعة الحال، بحتميات النزاهة واحترام حقوق المتهمين. وكندا تدرك أن العدالة الدولية باهظة النفقات، ومع ذلك فنحن نقدر ما ورد في التقارير من اعتراف ضمني بأن الموارد المالية ليست غير محدودة وأنه ينبغي للمحكمتين استكشاف خيارات يتناسب مردودها مع التكاليف في سعيهما لتحقيق الولاية المنوطة بهما.

ونرحب أيضا بملاحظات القاضي جوردا المتعلقة بأهمية عمل المحكمة في الجهود الجارية لإنشاء هيئة ثابتة، هي المحكمة الجنائية الدولية، ونؤيد تلك الملاحظات تأييدا تاما. وذلك العمل يجري هنا حتى أثناء كلامنا هذا.

وفيما يتعلق بتقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي عرضه القاضي جوردا، فإنه يمثِّل بداية مفيدة للغاية في جهودنا الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في إقامة العدالة الدولية على نحو أكثر فاعلية. وكرد فعل أولي، تؤيد كندا بشكل عام محتويات التقرير. ويهمنا بوجه خاص النهج ذو الشعبتين الذي أوصى به القضاة: أولا، أن توكل جزئيا مهام إدارية معيَّنة فيما قبل المحاكمة لكبار المسؤولين القانونيين، وثانيا، تعيين مجموعة من القضاة المؤقتين للنظر في دعاوى محددة.

فإسناد بعض المهام الإدارية المعيَّنة في مرحلة ما قبل المحاكمة يمكن أن يقصر بالفعل طول الإجراءات، وتعيين مجموعة من القضاة المؤقتين للنظر في دعاوى محددة من شأنه أن يسمح بسماع عدد أكبر من القضايا بصورة متزامنة. ونرى من الملاحظات الهامة أن القضاة المؤقتين ينبغي أن يدمجوا في نظام المحكمة بصورة ملائمة، وسيكون ذا قيمة كبيرة ضم بعض القضاة السابقين في محكمتي رواندا ويوغوسلافيا إلى تلك المجموعة لكفالة الإتساق مع فقه وممارسة المحكمتين.

والتوصيات تحتمل المزيد من الدراسة. وتؤيد كندا الاقتراح الفرنسي الرامي إلى إنشاء فريق خبراء عامل تابع لمجلس الأمن لدراسة محتويات التقرير على وجه السرعة ووضع توصيات لإجراء تعديلات على النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حسب الاقتضاء.

وإضافة إلى دراسة أعضاء مجلس الأمن لهذا التقرير، من المهم التشاور مع الآخرين، بما في ذلك الدول التي قدمت إسهامات كبيرة في تشغيل المحكمة. وسيكون من المهم أيضا أن تدرس الجمعية العامة جوانب معيَّنة من التقرير - على سبيل المثال، التوصيات التي تترتب عليها آثار مالية.

أود أن أختتم بياني صباح اليوم بتوجيه سؤالين إلى القاضي جوردا. أولا، هل يمكن أن يمدنا بتفاصيل أكثر عن رؤية القضاة لكيفية عمل مجموعة القضاة المؤقتين؟ وثانيا، من شأن العديد من التوصيات الواردة في تقرير الخبراء أن تحسِّن فعالية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. هل يمكن، سعادة القاضي جوردا، أن تمدنا بمعلومات عن الإجراءات التي يتخذها فعلا مختلف أجهزة المحكمة لتنفيذ هذه التوصيات؟

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نرحب ترحيبا حارا جدا بحضور القاضي جوردا هنا اليوم. وقد بدأنا في دراسة تقريره باهتمام كبير، ونرى أن بيانه الذي قدمه إلينا صباح اليوم يتضمن مادة إضافية نود دراستها وأخذها في الاعتبار بعناية.

المملكة المتحدة، كما يعلم القاضي والمحكمة بأسرها، ملتزمة التزاما قويا بعمل محكمتي يوغوسلافيا ورواندا. ونحن نعتبرهما فعالتين ونزيهتين، وسنظل دائما تواقين لضمان أن تكونا قادرتين على الاضطلاع بمهمتهما الهامة بأكبر ما يمكن من فعالية.

ويعود النجاح الذي حققته المحكمة حتى الآن إلى عمل كل من شارك فيها، ولكن بالطبع أدى النجاح نفسه إلى زيادة عدد المحاكمات - ما دعاه القاضي جوردا صباح اليوم إدارة الكم مع المحافظة على جودة الكيف في عمل المحكمة. ومن المهم للغاية توطيد إنجازات المحكمة في مجال تطوير القانون الإنساني الدولي، وإسهامها في استعادة السلم والأمن الدوليين بوجه أكثر عموما، بضمان تقديم المتهمين إلى المحاكمة على وجه السرعة. وهذا ينطبق أيضا على سرعة إلقاء القبض عليهم وتسليمهم إلى المحكمة، حيث ما أن يصبحوا رهن الاعتقال، حتى تقدم القضايا إلى المحكمة بأدنى حد من التأخير.

ويسعدنا للغاية أن المحكمتين تأخذان هذه المسائل بمنتهى الجدية، وعلى وجه الخصوص أن القضاة يبذلون جهودا على العمل بتوصيات فريق الخبراء - على سبيل المثال، بتنظيم إجراءات ما قبل المحاكمة والإسراع بجلسات الاستماع. ونحن نتطلع إلى رؤية مدى الاختلاف في الممارسة الذي قد تحدثه هذه التحسينات.

ونرحب بمبادرة القاضي جوردا في مجال تحليل عمل المحكمة ومطالبها التي يمكن أن توجَّه إليها في المستقبل. والمقترحات المتعلقة بكيفية إدارة ذلك الحجم الكبير من العمل تمثِّل إسهاما هاما. وكما يعلم القاضي جوردا، ظلت سرعة المحاكمات مسألة شاغلة للمملكة المتحدة فترة من الزمن، ونعرب عن تقديرنا لدرجة المرونة التي أضفاها الآن على المقترحات.

وكان في تقدير القاضي أن بعض الخيارات الواردة في الورقة ليست مناسبة. فمنطقة البلقان المجاورة مباشرة، على سبيل المثال، لا تعتبر حتى الآن مكانا مناسبا لإجراء المحاكمات لأسباب تتعلق بالاستقرار والأمن السياسي. ونحن لا نؤيد إنشاء محكمة ثانية. والقضية هي كيف يمكن جعل محكمة يوغوسلافيا تعمل بفعالية.

لا نستطيع حتى الآن أن نقدم ردا جوهريا على التوصيات، ولن نستطيع ذلك حتى تتضح الآثار المترتبة عليها - وخاصة الآثار المالية. ولذا تقوم الحاجة إلى المزيد من المناقشة المفصَّلة، التي ستشارك المملكة المتحدة فيها بنشاط. ولكننا نرى، على وجه الخصوص، كما لاحظ آخرون قبلي، أن هناك عنصرين رئيسيين يحتاجان إلى النظر فيهما بتفصيل.

الأول هو كيف يمكن، من الناحية العملية، أن تؤدي زيادة المسؤولين القانونيين في عملية ما قبل المحاكمة، إلى زيادة الفعالية في مرحلة ما قبل المحاكمة وسرعتها. ونود أن نناقش بالمزيد من التفصيل التفكير الكامن وراء هذه الفكرة، بالمقارنة بمسؤوليات قاض واحد بموجب النظام الحالي. والعنصر الثاني هو إذا كان مطلوبا زيادة عدد القضاة، فأي منهم سيكونون أكثر إفادة للمحكمة، الدائمون أم المؤقتون. ونفهم أن القضاة نظروا في الخيارين، ولكننا نود النظر بعناية في مزايا ومثالب اختيار نظام قضاة مؤقتين.

وترى المملكة المتحدة أن خيار إنشاء دائرة محاكمة إضافية يستحق الدراسة، على الرغم من أن ما يترتب عليه من تكلفة ينبغي أن يدرس.

وينبغي النظر بصورة مفصَّلة في أثر هذه المقترحات على أجهزة المحكمة الأخرى، بما في ذلك الآثار المتعلقة بعدد الموظفين. ومن مسائل القضاة التي لم يشملها التقرير أثر زيادة الفعالية في مرحلتي ما قبل المحاكمة والمحاكمة في دائرة الاستئناف. ونلاحظ أن القضاة أبدوا موافقتهم على توصية فريق الخبراء بضم قاضيين جديدين إلى دائرة الاستئناف من محكمة رواندا، وسنكون ممتنين إذا ما أبدى القاضي جوردا رأيه فيما إذا كان ينبغي النظر في اتخاذ تدابير على مستوى الاستئناف أيضا.

نحن في غاية الامتنان من إجراء هذه المناقشة هذا الصباح تحت رئاستكم، سيدي الرئيس. ونرحب بحضور القاضي جوردا هنا ونتطلع، كما سبق لي أن قلت، إلى مناقشة أكثر تفصيلا.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها القاضي كلود جوردا بشأن عمل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. ونحن نجد عرضه جذابا للغاية وزاخرا بعناصر جوهرية تحتاج إلى أن يدرسها المجلس باهتمام شديد.

وتؤمن بنغلاديش إيمانا قويا بأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكذلك محكمة رواندا، يتعيَّن عليهما أداء مسؤولية تاريخية. ولذا ينبغي بذل كل جهد لتمكين المحكمتين من تحقيق أكبر قدر ممكن من المصداقية والعمل. ونعتقد أيضا أن أداء هاتين المحكمتين سيكون له أثر خطير على المحكمة الجنائية الدولية المقترحة.

ونشيد بالتحسينات التي طرأت على عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة منذ إنشائها. ونلاحظ أيضا العمل الجاري لإجراء تحسينات أخرى مطلوبة في مجالات معيَّنة. ونتفق مع الرأي القائل إن الوقت مناسب لبحث مستقبل المحكمة. ومقترحات الإصلاح التي تقدم بها الرئيس جوردا وتوصيات فريق الخبراء الذي شكَّله الأمين العام بناء على طلب الجمعية العامة في القرارين ٢١٢/٥٣ و ٢١٣/٥٣ مناسبة وهامة في تحسين الممارسات والإجراءات التي تتبعها المحاكم الدولية. والخطة التطلعية مثلما عرضها الرئيس جوردا بالنيابة عن جميع القضاة في المحكمة، تضمنت مقترحات وتوصيات مركزة جدا للإصلاح. وهذه المقترحات والتوصيات، ولا سيما الاقتراح بتعيين قضاة للعناية بالدعاوى في فترة الخصومة، وبدائرة الاستئناف، ينبغي أن تلقى التأييد من هذا المجلس. وتعليقات الأمين العام وملاحظات المدعية العامة بشأن توصيات فريق الخبراء هي إضافات قيِّمة. وسينظر المجلس في جميع هذه الوثائق.

وأود في هذه المرحلة أن أبرز الجوانب الأربعة التالية للنظر فيها. أولا، نعلِّق أهمية على الحاجة إلى كفالة العدالة دونما إبطاء، والرئيس جوردا تناول هذا الجانب ببراعة في بيانه. والمدى الهائل الذي تتصف به المهمة، والحاجة إلى إعمال العدالة بسرعة وفعالية يستلزمان أن تتسنى للمحكمة قدرات كافية. وينبغي أن نؤيد التوصيتين ٢٠ و ٢١، بشأن زيادة عدد القضاة وموظفي المساعدة القانونية. ونود أن نؤكد أن الموارد ينبغي أن تتناسب مع المسؤوليات.

ثانيا، نؤيد توصية فريق الخبراء بتقديم المتهمين الرئيسيين إلى المحاكمة في المقام الأول، بدلا من مرتكبي الجرائم الثانويين. ونشعر بقلق جاد إزاء كون بعض الشخصيات السياسية والعسكرية الرئيسية ما زالوا فارين من وجه العدالة. وينبغي للمجلس أن ينظر في السبل والوسائل الآيلة إلى استسلامهم أو إلقاء القبض عليهم لتقديمهم إلى

المحاكمة. والقوانين الإنسانية ستحظى بالتأكيد بحماية أفضل لو قُدِّم الأفراد من ذوي الرتب العليا إلى المحاكمة.

ثالثا، ينبغي تعزيز برامج المحكمة الرامية إلى إصدار نشرات إعلامية في يوغوسلافيا السابقة وفي أماكن أخرى من العالم حول عملها وأهدافها. ونحن نتفق مع المدعية العامة على أن أكثر أشكال الإبلاغ فعالية من شأنها أن تكون الاستماع إلى المحاكمات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

رابعا، نحتاج إلى تعزيز عملية اتخاذنا للقرارات في المجلس بشأن مقترحات الإصلاح المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية وبشأن توصيات فريق الخبراء. وبغية النظر في هذه الأمور، نؤيد تشكيل فريق عامل غير رسمي يقدم في غضون فترة زمنية مدتها ثلاثة أشهر، على سبيل المثال، توصياته لإقرارها في المجلس.

أخيرا، إن هذه الجلسة أتاحت لنا الفرصة لمناقشة مستقبل المحكمة الجنائية الدولية. ويحدونا الأمل أن تسنح لنا فرص مشابهة لمناقشة محكمة رواندا في المستقبل القريب.

السيد شن غوافانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر القاضي جوردا، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على تقريره وإحاطته الإعلامية. وتعتقد الحكومة الصينية أن الاستقلال الذي تتمتع به المحكمة ونزاهتها، بوصفها جهازا للقضاء الجنائي الدولي، أمران هامان للغاية. وينبغي للمحكمة ألا تتأثر بالسياسات الدولية وبعوامل أخرى؛ ومع ذلك، فإنها أصبحت أداة سياسية. فسلطة المحكمة لا يمكن كفالتها إلا عن طريق استقلالها ونزاهتها. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن يصمد عمل المحكمة أمام اختبار الزمن.

وفي هذا الصدد، ثمة مجالات عديدة بشأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ينبغي تحسينها، وهذا أحد المشاكل التي تواجهها المحكمة. ويحدونا الأمل في أن تصبح المحكمة جهازا حقيقيا ومستقلا ونزيها يعنى بالعدالة الدولية؛ وهي ليست كذلك الآن لأنها تتأثر كثيرا بالاعتبارات السياسية. وبعض الممثلين ساقوا للتو أمثلة لن أكررها. وأعتقد أن انتقادي بنَّاء. ويحدوني الأمل أن تسعى المحكمة إلى أن تصبح أكثر استقلالية ونزاهة.

ونحن طبعا نعلم أن المحكمة تواجه مشاكل أخرى مثلما ذكر القاضي جوردا. فهي تواجه انعدام القدرة على إجراء المحاكمات، الأمر الذي يعرقل عملية المحاكمات على نحو خطير. وبغية كفالة حقوق المتهمين في حصولهم على محاكمة نزيهة وسريعة، من الضروري النظر في اتخاذ تدابير مناسبة لتسريع عملية المحاكمة. ونشعر بكبير الامتنان إزاء تقرير التقييم الذي قدمه فريق الخبراء المعين من الأمين العام. فهذا التقرير يوفر تحليلا مفصلا عن العمليات التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ويتضمن توصيات وتدابير محددة تستحق المزيد من نظرنا الجاد فيها.

ولقد أشار القاضي جوردا في تقريره وإحاطته الإعلامية إلى إنشاء مجمَّع للقضاة الذين يتولون الدعاوى في فترة الخصومة بغية تلبية الاحتياجات غير المنظورة للمحكمة. وهذه فكرة هامة جدا يمكن أن تكون مفيدة في تسريع عملية المحاكمة. فإضافة هؤلاء القضاة يتطلب إجراء تعديلات على النظام الأساسي. وهي تنطوي أيضا على العديد من التفاصيل والموارد القانونية والتقنية الهامة. ومجلس الأمن لا يسعه أن يتخذ قرارات سريعة بهذا الشأن. فالمطلوب أن يتوفر الوقت لجميع الجهات لدراسة رأي فريق الخبراء والتقرير الذي قدمه الرئيس جوردا بالنيابة عن القضاة والمحكمة من أجل إيجاد حل نهائي مع أخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار. ونحن على استعداد للنظر في أي تدبير يساعد المحكمة على إقامة العدل والإسراع في عملية المحاكمة.

وفي بحثنا لفكرة إضافة قضاة يتولون القضايا في فترة الخصومة، نعتقد أنه ينبغي إيلاء أهمية للتوزيع الجغرافي العادل ولوجود توازن فيما بين الأنظمة القانونية الرئيسية في العالم. والطريقة الصحيحة لاختيار هؤلاء القضاة هي عن طريق انتخابهم في الجمعية العامة. أما فيما يتعلق بتكاليف هؤلاء القضاة، فينبغي النظر بصورة جادة في شتى الخيارات المتاحة بناء على رأي فريق الخبراء. علاوة على ذلك، ينبغي اعتماد تكافؤ الفرص في اختيار القضاة المشاركين في المحاكمات.

أما فيما يختص بتبسيط الإجراءات التي تسبق المحاكمة، فنلاحظ أن المحكمة تجري تعديلات وتكييفات مناسبة على نظامها الداخلي ونظام الأدلة وفقا لرأي فريق الخبراء.

بيد أنه ينبغي أن تتقيد المحكمة بشدة، بصدد إدخال أي تعديل، بنظامها الأساسي وبقرارات مجلس الأمن. أما بالنسبة للمراحل السابقة على المحاكمات، يمكن أن يقوم الموظفون القانونيون الأقدم بالدوائر الابتدائية بالمهام الإدارية العملية، مع الالتزام الشديد والواضح بالولاية، في حين تقوم الدوائر الابتدائية عن كثب برصد أدائهم لذلك العمل في هذا الصدد. ولا ينبغي تحقيق الفعالية على حساب صرامة سير إجراء المحاكمات ونزاهة المحاكمات.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعبر عن الشكر مرة أخرى للقاضي جوردا رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على أعماله.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أرحب بالقاضي جوردا، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، بمناسبة حضوره في المجلس وأشكره على الإفادة الإعلامية الشاملة التي قدمها. ونرى أن تعليقاته هامة ومفيدة للغاية، على غرار اقتراحاته المتضمنة في التقرير عن الطرق والسبل الممكنة لتحسين عمل المحكمة وتوحيد إجراءات عملها.

ومما لا شك فيه أن المناقشات السابقة التي جرت في المجلس بشأن عمل المحكمة، بما في ذلك الإفادة الإعلامية التي قدمتها مؤخرا المدعية العامة للمحكمة، تبرز الدور الهام الذي تقوم به المحكمة في إقامة العدالة وتضميد الجراح التي سببتها المأساة الإنسانية التي هزت يوغوسلافيا السابقة وما تزال موجودة هناك. ولا تقل أهمية دور المحكمة في عملية المصالحة واستعادة السلام في المنطقة. لذلك يتحتم على هذه المؤسسة القضائية أن تحافظ على أعلى مستويات التجرد وأن لا تعبأ بأي اعتبارات سياسية تؤثر على أنشطتها، وذلك بالرغم، من أن ذلك، حسب ما نرى، يصعب تحقيقه. ومن هذا المنظور ينبغي النظر للوهلة الأولى في أي تدابير مقترحة، للإسراع بإجراءات المحكمة وترشيدها.

ونسلم بضخامة عبء العمل الذي يتعين أن تقوم به المحكمة. وبطبيعة الحال، الحاجة إلى إحداث تغييرات واضحة. واستنادا إلى منظور مؤداه أن المحكمة سوف تُنجز مهمتها بحلول سنة ٢٠١٦، أود ببساطة أن أسأل سؤالا بلاغيا. هل كان بمستطاع المرء أن يتصور أن محكمة نورمبرغ كانت ستُنهي عملها في سنة ١٩٦٨، أي بعد ٢٣ سنة من إنشائها؟

الأسئلة التي أثيرت في التقرير معقدة إلى حد ما، وباستثناء المقترحات الرامية إلى تعيين فئة جديدة من القضاة للعمل طوال فترة المقاضاة وتحويل جزء كبير من الأعمال السابقة على المحاكمة إلى الموظفين القانونيين الأقدم كي يقوموا بها، يشمل مسائل من قبيل الخطة الطويلة الأجل لأنشطة المحكمة، وطول فترة ولايتها وعلاقاتها في المستقبل

مع المحكمة الجنائية الدولية. ويرحب وفدي بهذا التحليل التطلعي النظرة الذي أجرته المحكمة ويؤيد إجراء مجلس الأمن لبحث شامل عملي المنحى لكافة تلك المسائل بصيغة ملائمة متفق عليها. وبطبيعة الحال ينبغي أيضا بحث الآثار المالية التي يحتمل أن تترتب على ذلك.

ونتطلع إلى الحصول على ذلك الاستعراض، وأرغب في توضيح مسألة تثير القلق لوفدي وهي: عدم وجود قضاة في المحكمة من أوروبا الشرقية. ومع أن هذا السؤال ما زال، حتى الآن، تحت سيطرة الجمعية العامة، نعتقد أنه ينبغي معالجة هذه الحالة. هل بوسع أي فرد أن يتصور محكمة رواندا بدون قضاة أفريقيين؟ وبالفعل كان عدم انتخاب المرشح الوحيد من أوروبا الشرقية في السنة الماضية للعمل بالمحكمة مخيبا للآمال. ومن الأهمية تمثيل القضاة على نطاق واسع من جميع المجموعات الإقليمية في المحكمة، على غرار ما عليه الحال بخاصة في جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا – وذلك من أجل فعالية تلك الهيئة ومصداقيتها. ونعتقد أنه ينبغي مراعاة هذه المسألة عند النظر في التغييرات المقترحة في النظام الأساسي للمحكمة.

وثمة جانب هام آخر من الجدير ذكره في سياق التقرير المعروض علينا وهو، عند النظر في طرق تحسين عمل المحكمة، ينبغي ألا يترك مجلس الأمن بأية طريقة انطباعا بأن المشاكل المماثلة التي تواجهها الآن المحكمة الدولية لرواندا تقل أهمية أو إلحاحا. وأعتقد أنه سوف يصعب اعتماد التغييرات التي يجري التفكير فيها للمحكمة دون اعتماد النهج ذاته تجاه مشكلة عبء العمل بالنسبة لمحكمة رواندا، وينبغي النظر في هاتين المسألتين معا.

وأخيرا، أود أن أذكر مسألة أخرى نرى أنها تشكل جزءا هاما من فعالية عمل المحكمة، وهي ضرورة توسيع نطاق نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة المحكمة ودورها في إرساء حكم القانون وتعزيز المصالحة في البلقان. ونرحب ببدء برنامج الاتصال في الخريف الماضي الذي يركز على بلدان يوغوسلافيا السابقة. وفي الوقت نفسه، نود أن نشجع المحكمة على توسيع نطاق أنشطة ذلك البرنامج ليشمل بلدانا أخرى في المنطقة وتوجيه البرنامج بقدر أكبر ليكون جماهيري المنحى.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالأسبانية): أود أن أعرب عن الشكر، بواسطتكم يا سيدي، لرئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، القاضي كلود جوردا. وتعكس الإفادة الإعلامية التي قدمها التحديات التي لا بد من مواجهتها بغية تحسين عمل المحكمة.

عندما أنشئت المحكمة الجنائية الدولية اليوغوسلافية السابقة، كانت الخبرة الدولية في ذلك الميدان ضئيلة. واقتضى الافتقار إلى سابقات أن تعتمد مؤسساتها وقواعدها وممارساتها حلولا ابتكارية ذات صلة بالإجراءات العرفية في المحاكم الدولية.

وبالرغم من أن إنشاء المحكمة كان مهمة جديدة جعلت من الضروري تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في مناسبات شتى، نعتقد أن المحكمة تقوم بعمل ممتاز جعلها تعتبر مؤسسة رائدة ومرجعا له قيمة كبيرة في المجتمع الدولي. الخبرة المكثفة التي اكتسبتها المحكمة استخدمتها المحكمة الجنائية الدولية استخداما حسنا. والذين عملوا لضمان تحقيق الهيبة التي تتمتع بها المحكمة اليوم – وهم بصفة أساسية، القضاة –– جديرون بأسمى آيات التقدير.

لقد نظرنا في تقرير فريق الخبراء المتضمن في الوثيقة A/54/634، التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن في

١٥ حزيران/يونيه. ونظرنا أيضا في الوثيقة A/54/850، التي تضمنت خيارات محكمتي رواندا ويوغوسلافيا بشأن الـ ٤٦ توصية التي قدمها فريق الخبراء، فضلا عن تقرير الشهر الماضي الذي أعده رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وتتضمن تلك الوثائق تحليلا دقيقا للخبرة التي اكتسبتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال السنوات الخمس الماضية في أعمالها وتطرح توصيات محددة. وتظهر الوثائق شتى التحديات التي تواجهها المحكمة، والناجمة، في جملة أمور، عن عبء العمل وقلة الموارد البشرية والوقت المطلوب للتحضير من أجل إجراء المحاكمات ومقاضاة المتهمين، مما يؤدي إلى طول فترات الاحتجاز دون محاكمة.

ونرى أنه يتعين على مجلس الأمن أن ينظر بعناية في التحليل المتضمن في تلك الوثائق. ونؤيد الفكرة التي طرحها رئيس المجلس ومفادها أنه ينبغي إنشاء فريق من الخبراء لتقييم شتى التوصيات وطرح مقترح. ونوافق على ضرورة ضمان نشر المعلومات على أوسع نطاق وبأكبر قدر من الشفافية في العملية كي يتسنى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تمول التدابير، أن تكون على دراية بتطوراتها.

ويتضمن التقرير الذي قدمه الرئيس جوردا في أيار/مايو الماضي تقييما لشتى الخيارات ويطرح اختيارات يرى القاضي أنها الاختيارات الأكثر ملاءمة. وتتضمن تلك الخيارات بصورة أساسية تعيين مجموعة تتألف من ١٢ قاضيا يعملون طوال فترة المقاضاة، وتخويل اختصاصات معينة لموظفين قانونيين أقدم في الدوائر الابتدائية أثناء الفترة السابقة على المحاكمات وإضافة قاضيين لدائرة الاستئناف، من محكمة رواندا.

ويمكن لوفدي الموافقة على تلك التوصيات، ولكنه يود الإشارة بإيجاز إلى بضع نقاط. فنحن نرى أنه، بالرغم من المزايا الكبيرة في التوصيات المقدمة من قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ينبغي أن يتولى فريق من الخبراء التابعين لمجلس الأمن تقييم جميع المقترحات المقدمة، بدلا من رفض أي منها دون دراسة.

ونرى أن تعيين قضاة لفترة النظر في الخصومات بالإضافة إلى القضاة الدائمين خيار طيب جدا؛ ولمرونته فإن كثيرا من النظم الوطنية تستعين به. أما إذا تقرر تعيين قضاة للخصومات، فنرى أن الضمانات المتعلِّقة بالدفاع وبالمثول للمحاكمة أمام قاض مختص تشير إلى وجوب اختيار هؤلاء القضاة بالانتخاب بدلا من تعيينهم بواسطة الأمين العام، خاصة وأنهم لن يكونوا بدلاء، وإنما قضاة حقيقيين يتمتعون بالصلاحيات القضائية الكاملة. وفي حالة اتخاذ هذا القرار، ينبغي لنا أيضا استعراض القيود المفروضة على السلطات المخولة لهم على النحو المبيَّن في المادة ١٣ مكررا ثالثا من النظام الداخلي المقترحة.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي كلود جوردا، على إحاطته الإعلامية الواضحة والمعلومات المفيدة التي زوَّد بها أعضاء مجلس الأمن عن موضوع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الهام.

لقد تمعَّنا في دراسة تقرير وتوصيات فريق الخبراء المكلَّف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأحطنا علما أيضا بالمقترحات التي طرحها قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي ترتبط بوضع المحكمة

واحتمالات المستقبل بالنسبة لها. ولدينا بعض تعليقات مبدئية في هذا الصدد.

ونرى أن المشاكل والصعوبات العملية التي وصفها بوضوح بالغ كل من فريق الخبراء وأعضاء المحكمة جديرة بالنظر. والقيود الإجرائية والمصاعب المتعلقة بتقليص مدة المحاكمات هي مسائل حرجة. ونرى أنه ينبغي للهيئات ذات الاختصاص أن تتناول بالدراسة المتعمقة خطط القضاة للنهوض بأداء المحكمة. وفي هذا نعرب عن تأييدنا للاقتراح الفرنسي بإنشاء فريق عامل غير رسمي تابع لمجلس الأمن يتلقى إسهامات الدول الأعضاء للأمم المتحدة وذلك في سياق مناقشة طرق تعزيز فعالية المحكمة الدولية.

وأود أن أشدد على الصلة بين العدالة والمصالحة. وسيوافق الأعضاء على أن هذا الأمر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لمستقبل منطقة البلقان وبالنسبة للتعايش السلمي بين جميع الطوائف.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أيضا أن يوجِّه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة مجلس الأمن هذه للاستماع إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها القاضي كلود جوردا، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونعرب عن ترحيبنا بوجود القاضي جوردا في قاعة المجلس، ونشكره على إحاطته الشاملة والمفيدة بشأن عمل المحكمة، لا سيما فيما يتعلق بمختلف المقترحات ذات الصلة بعمل المحكمة في المستقبل.

ونوافق على أن الوقت قد حان ليتدبَّر المجلس عمل المحكمة، ومن ثم نشعر بالامتنان للتحليل المتعمق الذي عُرض على المجلس بشأن عمل المحكمة؛ وأنا على ثقة من أنه سييسر توصل المجلس إلى القرارات المناسبة بشأن المقترحات والتوصيات المقدمة إليه.

ومع أننا نشعر بالارتياح لأن المحكمة أصبحت الآن محكمة جنائية دولية كاملة الأداء، فإن القلق يساورنا بالرغم من ذلك إزاء فترات التأخير الطويلة التي تتعرض لها المحكمة. لذلك نعرب عن ترحيبنا بهذا النظر المتعمق في عمل المحكمة، ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في عملية اتخاذ المجلس للقرار بشأن هذه المسألة ونقدِّر اتساع نطاق المقترحات، وكلها تتوخى كفالة الفعالية في أداء المحكمة. ومن دواعي امتناننا بصفة خاصة ما يجري على كل مقترح من التحليل لمزاياه وعيوبه، وهو أمر من الواضح أنه سيساعد أعضاء المجلس على التوصل إلى القرارات الصحيحة.

واضح أنه سيتعين على أعضاء المجلس دراسة هذه المقترحات عن كثب نظرا لما تنطوي عليه من أشياء كثيرة. ونرحب باقتراحكم سيدي الرئيس إنشاء فريق خبراء تابع لمجلس الأمن لمساعدة أعضاء المجلس في نظره في الحلول التي يوصي بها الجزء الثالث من التقرير الذي قدمه القاضي جوردا. وفيما يتعلق بالنظر في تلك التوصيات، يؤيد وفدي الأخذ بنهج مبسط وعملي يؤدي إلى الإسراع بعملية المحاكمة دون التضحية بنوعيتها أو تقديم تنازلات بشأنها. ونحن على استعداد لتأييد أي نهج يكفل تحقيق العدالة.

وتطبيق العدالة على الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب، وجرائم إبادة جماعية، وغير ذلك من الجرائم ضد الإنسانية أمر ذو أهمية حيوية للمجتمع الدولي، لا من أجل تأكيد إنسانيتنا وقيمنا الحضارية المشتركة فحسب، وإنما أيضا للضرورة السياسية العملية المتمثلة في تصحيح أخطاء الماضي من خلال العملية القانونية، والإسهام بذلك بشكل ملموس في عملية تضميد الجراح وتحقيق الوفاق. وهذا أمر حتمي بصفة خاصة فيما يتعلق بمنطقة البلقان، التي اعترت شعوبها الصدمات من جراء اضطرابات الماضي القريب في أعقاب سياسات الإبادة الجماعية التي اتَّبعها نظام بلغراد.

وبالرغم من تلك السياسات والجرائم الشائنة، لا بد من الإشادة بالمحكمة على اتسام سلوكها بالطابع المهني الرفيع وعلى أن الاتهام يوجه إلى الأشخاص ويقدمون إلى المحاكمة بوصفهم أفرادا، وليس بوصفهم من رعايا دولة معينة. ونحن على ثقة من مواصلة المحكمة وجميع مسؤوليها الاسترشاد بمبدأ الحيدة الكاملة. ولا ينبغي لها أن تتأثر أكثر من اللازم بما يوجَّه إليها من الانتقادات غير المنصفة التي لا مبرر لها. والسبب في أن المتهمين ينتمون إلى فئة عرقية معينة واضح لكل من تابع التطورات في البلقان؛ ولا غموض في هذا الأمر.

ولن يبدي وفدي رأيه في مختلف المقترحات المقدمة في هذه المرحلة. يكفي القول إننا نرى مزايا كبيرة في كثير منها وأنها جديرة بأن يوجّه إليها المجلس اهتمامه الجدِّي وأن ينظر فيها. ويجتذب اهتمامنا بصفة خاصة المقترحات المتعلقة بقضاة الاختصام، وبإنشاء دائرة ابتدائية إضافية، وبالتفويض الجزئي لإدارة المرحلة السابقة على المحاكمة. وسننظر إليها في سياق جميع الآثار المترتبة عليها، لا سيما الآثار القانونية والمالية. وسنتحلى بروح بناءةً في النهج الذي ننتهجه.

السيد أنجابا (ناميبيا): (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نعرب عن امتناننا للقاضي جوردا، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على إحاطته المفيدة وعلى التقرير المتعلق بالمحكمة. ويتضمن هذا التقرير مقترحات وتدابير محددة لتحسين عمل المحكمة. وأود أيضا أن أوجه شكري لجميع قضاة المحكمة على الخدمة التي يواصلون تقديمها للمجتمع الدولي، وهي خدمة يقدرها ويعتز بها بصفة خاصة أطفال المنطقة الذين فقدوا أخوتهم وأخواتهم، وأمهاتهم وآباءهم إبان الحرب في يوغوسلافيا السابقة.

والواقع أن التقرير يزودنا بدقة شديدة باستعراض شامل لأعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا من حيث ما أُنجز، وما يحتاج إلى الإنجاز، وكيفية القيام بذلك.

ولذلك من المفيد أن نبيّن أن وفدي يدرس التقرير باهتمام حريص ليس فقط فيما يتصل بيوغوسلافيا السابقة وإنما أيضا بسبب ما له من أصداء على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وأخذا لكل شيء بعين الاعتبار، نود أن نعرب عن امتناننا لأن المحكمة أظهرت عزمها على مراعاة توصيات فريق الخبراء. ونحن نؤمن بأنه رغم المشاكل التي يحملها استخدام مؤسسات جديدة، اجتازت المحكمتان اختبار الزمن بوصفهما جهازين قويين لإقامة العدالة بطريقة مثالية.

وفي هذا السياق، تأمل ناميبيا أن تبرز عمليات لاهاي وأروشا كآليات مثالية يمكن أن تستمد منها دروس كافية للمحكمة الجنائية الدولية المقبلة.

وبعد أن قلت ذلك، اسمحوا لي أن أطرح الأسئلة التالية. ويتعلق السؤال الأول بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونحن نفهم أن التقرير المتعلق بالمحكمة هو قيد الإنتاج، ولكن بافتراض أن جميع الأشياء متساوية، ما هي أوجه التشابه وأوجه التكامل، إذا وجدت، بين المحكمتين؟ ويقوم السؤال الثاني على افتراض أنكم، يا سيدي الرئيس، تعملون في نطاق الشؤون السياسية؛ وإذا كان ذلك صحيحا وأعتقد أنه صحيح، فكيف تتعاملون مع الضغوط السياسية من الدول الأعضاء ومن الناس أمثالي؟ وكيف تضمنون استقلال وحياد المحكمة؟ وثالثا وأخيرا، هل ستكفلنا هذه الآليات، في رأيكم الشخصي، بالنسبة لمستقبل المحكمة الجنائية الدولية؟

وختاما، يا سيدي الرئيس، نتطلع إلى التقرير المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويعرب وفدي عن استعداده للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين، وكذلك مع سائر أعضاء الأمم المتحدة، في فريق عامل غير رسمي لدراسة توصيات

ومقترحات القضاة فيما يتعلق بتحسين طرق وممارسة عمل المحكمتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الدائم لناميبيا على الأسئلة التي طرحها.

واسمحوا لي يا سيدي الرئيس، وأنا أتكلم بصفتي الوطنية، أن أقول إنه يسرنا أن نرحب بكم هنا أثناء الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن. إنكم تترأسون محكمة تستحق بالتأكيد الثناء أكثر مما تستحق النقد.

ويتميز شهر حزيران/يونيه من طرق كثيرة بتناول موضوع العدالة الدولية. ونحن نعلم أن اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية يتعين أن تعتمد بعض النصوص الهامة قبل ٣٠ حزيران/يونيه، بما في ذلك النظام الداخلي للمحكمة. وبقدر تعلق الأمر بفرنسا، كان لي الشرف في ٩ حزيران/يونيه أن أودع صك تصديق فرنسا على نظام روما الأساسي. وقد عقد مجلس الأمن جلسته العلنية الأولى للشهر في ٢ حزيران/يونيه للاستماع إلى المدعية العامة للمحكمتين الدوليتين السيدة كارلا دل بونتي. وزيادة على ذلك فقد تلقى المجلس في الأيام الأخيرة عدة مقترحات لتعزيز قدرة المحكمتين الدوليتين على القيام بعملهما. وكانت هذه مقترحات أعدها قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقمتم بشرحها لنا يا سيدي الرئيس، كما تلقينا مقترحات أعدها قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأخيرا قدم لنا الأمين العام تقريرا هاما لفريق الخبراء لتقييم فعالية أنشطة وتشغيل المحكمتين الدوليتين طلبته الجمعية العامة، وكذلك التعليقات عليه من إعداد المحكمتين.

وهذه في الواقع ثروة من المواد اللازمة لمناقشتنا. وإن وفد فرنسا عازم على المساهمة في الدراسة الحاسمة لجميع هذه الأفكار والتوصيات. وهذا هو السبب في أننا اقترحنا على أعضاء المجلس إنشاء فريق عامل غير رسمي للقيام بهذه الدراسة وتقديم نتائجها إلى المجلس في المستقبل القريب. ونحن على ثقة من أن هذا الفريق سوف يتمكن من الشروع في العمل قريبا جدا.

والآن أود أن أصف لكم الروح التي يعالج بها الوفد الفرنسي هذه المناقشة. لقد أظهر مجلس الأمن، عندما أنشأ المحكمتين الدوليتين، اقتناعه بأن من الممكن توفيق احتياجات العدالة المستقلة مع احتياجات السياسة العاكسة لمعالم السلام والديمقراطية والمصالحة الدولية. وحتى يمكن دمج هذه الاحتياجات، من الضروري العمل على الدوام نحو فعالية أكبر في إجراءات المحكمتين.

ولا يمكن مقارنة الإطار الزمني للعدالة الدولية بالإطار الزمني للنظم القضائية المحلية. فالتأخيرات والإجراءات المطولة التي تقبل على الصعيد المحلي تسبب مزيدا من الضرر للمحاكمات الدولية. ونحن نعرف بالفعل أن الرأي العام والدول المعنية بيوغوسلافيا السابقة، وكذلك في رواندا، تحدت أحيانا شرعية المحكمتين الدوليتين. ويتوقف تأثير عملهما بالنسبة للدول، والعامة، والضحايا بقدر كبير على سرعة الإجراءات.

ولا توجد لدينا أوهام هنا. فمسألة ما هو الوقت الذي تستغرقه إقامة العدالة ليست مجرد مسألة تقنيات قانونية. إنها حقا قضية سياسية. وإذا تأخرت إقامة العدالة تأخر السلام أيضا. وكيف نستطيع أن نأمل في عودة سريعة إلى السلام في المناطق المعنية إذا تطاولت إجراءات المحاكم الدولية لـ ١٥ عاما أو أكثر؟ وللعثور على إجابة عن السؤال، تستحق مجالات عديدة اهتمامنا، وأود أن أذكر مجرد ثلاثة منها.

الأول هو عدد القضاة. لقد زاد هذا العدد بالفعل عن طريق إنشاء دائرة ثالثة لكل من المحكمتين قبل عامين. ونعلم أنه لا يمكن زيادة هذا العدد إلى ما لا نهاية. وعن

طريق المقارنة يجب أن نراعي حقيقة أنه سيكون هناك فقط ١٨ قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية، بينما يوجد ١٤ قاضيا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا لهم مجالات محدودة من الاختصاصات الجغرافية. وهناك ٩ قضاة لمحكمة رواندا.

وإن تكوين قضاة ينظرون في الدعاوى ما دامت قائمة، الأمر الذي اقترحه قضاة محكمة يوغوسلافيا، نهج ينبغي استكشافه. وهو يثير بعض الأسئلة المتصلة بوضع هؤلاء القضاة، وعددهم، وطريقة اختيارهم. ونحن على استعداد لمناقشة هذه المسائل بروح متفتحة.

ويعتقد قضاة محكمة يوغوسلافيا أن التوسع في الموظفين في دائرة الاستئناف ينبغي أن يكون ذا أولوية. وهذا هو المكان الذي يبدو أن عنق الزجاجة يكمن عنده. والاقتراح الذي قمتم بتأييده يسعى إلى إيجاد منصبين إضافيين من القضاة في محكمة يوغوسلافيا ليحلا محل من سيقتضي الأمر قيامهم بالعمل في دائرة الاستئناف المنفردة من المحكمتين. ومن شأن هذا الحل أن تكون له ميزة سهولة تحديده الكمي، وأن يعني أن تتمتع المحكمتان بوضع متكافئ.

المجال الثاني الذي نعتبره هاما يتعلق بسلطات القضاة وتعزيز مرحلة ما قبل المحاكمة. من المهم أن تكون للقضاة السلطة اللازمة لإجراء المناقشات. والخبراء الذين عينهم الأمين العام أكدوا هذه النقطة. إنهم يوصون بممارسة القضاة إشرافا أفضل على الإجراءات، وعلى وجه الخصوص بتوسيع مهام قضاة ما قبل المحاكمة. ونعتقد أن هذه الفكرة تستحق الدراسة.

وأود أن أذكِّر، بالمناسبة، بأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعطي ميزات هامة للقضاة، سواء خلال فترة ما قبل المحاكمة أو خلال المحاكمة الفعلية وذلك النظام ينشئ أيضا دائرة لما قبل المحاكمة وهي مثال بارز على توليفة من التقاليد القانونية. وقد حاول المتفاوضون بوضوح إصلاح العيوب الإجرائية الرئيسية في المحكمتين الدوليتين. وهذا يعكس الطريقة التي تطور بها نظام الإجراءات والأدلة في المحكمتين، وهذه عدلت مرارا لإعطاء القضاة إشراف أفضل على المحاكمات ولمنعها من أن تظل باقية فترات طويلة.

المجال الثالث يتعلق باشتراك الضحايا. والنظامان الأساسيان للمحكمتين يتضمنان فقط مواد تتعلق بحماية الضحايا وعودة ممتلكاتهم. والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، من ناحية، يحتوي على أحكام محددة تعطي للضحايا الحق في الاشتراك في المحاكمات، ويضع نظاما لحماية الشاهدين المهددين أو الذين يلحقهم أذى، وينشئ فوق كل شيء، آلية لتعويضهم. ويمكن للضحايا أن يقدموا معلومات إلى المدعية العامة لبدء المحاكمات وهم مخولون أيضا بإبلاغهم بسير المحاكمات وبالتكلم أثناء المحاكمة دون إفشاء هويتهم.

ربما من غير الممكن ضمان الاتفاق التام بين أحكام المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالضحايا، وهي موضوعة جيدا، والنظامين الأساسيين للمحكمتين. إلا أن المدعية العامة للمحكمتين جذبت انتباهنا إلى هذا الموضوع ويجب أن نعيد دراسته.

في الختام، يجب أن نضع في اعتبارنا كون الدول لها المسؤولية الأساسية عن مكافحة أخطر الجرائم. وهدفنا هو ألا نحرم الدول، حتى تلك التي خرجت توا من صراعات، من إمكانية إقامة العدالة وإجراء المحاسبة الضروريين للمصالحة الوطنية. وهنا أعني كمبوديا وربما سيراليون أيضا.

لقد اتخذ مجلس الأمن قرارا بإقامة محاكم مخصصة في القضايا التي تكون فيها الدول المعنية غير قادرة على، أو غير راغبة في، محاكمة المجرمين. ونحن علينا مسؤولية المساعدة على كفالة الأداء الفعال لنظام العدالة الدولي هذا الذي

أنشأناه. ويجب علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا فكرة إصلاح ودعم النظم القضائية الوطنية، التي ستتولى الأمر يوما ما.

أخيرا، يجب ألا نعتبر أن وجود المحكمتين الجنائيتين الدوليتين يمكن أن يخلص مجلس الأمن من مسؤولياته الأساسية عن صيانة السلم. فالقضاء الجنائي أداة قوية للمعاقبة على ارتكاب الأعمال الوحشية ولمنعها. لكن الأمر يتوقف علينا نحن بشكل أساسي، هنا في هذه القاعة، لتعزيز الحلول السياسية للصراعات الراهنة، المعقدة بشكل متزايد التي توجهها جوانب داخلية. والعدالة بُعد ضروري، لكنه بُعد واحد فقط من التسويات الشاملة المعقدة التي نحتاج إلى تحقيقها.

والآن، استأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للقاضي جوردا ليرد على التعليقات العديدة والأسئلة التي طرحت.

السيد جوردا (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أتكلم فترة وجيزة إليكم مباشرة سيدي - وليس بصفتكم رئيسا - لأعرب عن ارتياحي إذ أسمع فرنسا تختتم هذا التبادل البالغ الثراء للرأي بالقول بأن المسائل السياسية تسوى هنا وليس في لاهاي أو أروشا.

إلا أنني سأحاول الرد على تلك الأسئلة المتعلقة بالسياسة الجنائية، لأن ممثل الاتحاد الروسي مسها، كما فعل بطريقة مباشرة بشكل أكبر ممثل الصين، وبطريقة أكثر تعميما متكلمون آخرون.

ثانيا، سأجمع معا عددا من التعليقات. وأعتذر مقدما للمتكلمين الذين رغبوا في إثراء هذه المناقشة - التي حاولت أن أسهم فيها بالرد على تعليقات زملائي - في حالة عدم تمكيني من الرد على تعليقاتهم كلها.

ثالثا، اسمحوا لي بأن أعلق على إقامة فريق عمل، أعتقد أنها ووفق عليها بالإجماع حول هذه الطاولة. ومع أنه ليس لي أن أبدي رأيا - بطبيعة الحال، لأن هذا ليس مكاني للقيام بهذا - اسمحوا لي بأن أقول أنني شخصيا أعتقد أن هذا لن يكون إلا في صالحنا. والسبب هو أن جوانب عديدة من المقترحات، كما بين الأعضاء، تتطلب بالتحديد تفكيرا أعمق. ولقد ذكرتم أنتم - سيدي الرئيس - العديد من هذه الجوانب فيما يخص الاقتراحات المحددة التي كان لي شرف طرحها.

لا أريد أن استغرق وقتا طويلا، ولكن بعد أن أدليت بهذه التعليقات الأولية الثلاثة، اسمحوا لي بأن أحاول تجميع ردودي المتعلقة بالمسائل السياسية التي أعتقد أن وفودا عديدة أثارتها، وعلى وجه الخصوص ممثل روسيا. وربما أود أن أقدم بعض التوضيحات المتعلقة بالقضاة الذين يتولون دعاوى بعينها ما دامت قائمة، وإجراءات ما قبل المحاكمة. وهذا قد يبدو موضوعا تقنيا بشكل أكبر من أي شيء آخر، لكنه يتطلب توضيحات تتجاوز تلك التي من المقرر أن يقدمها الفريق العامل الذي ينشئه المجلس. وأعتقد أيضا أن التوصيات التي يقدمها فريق الخبراء إلى المجلس تتطلب قدرا معينا من التوضيح. وهنا أفكر في البيان الذي أدلى به ممثل كندا. وسأوفر على المجلس ذكر قائمة التوصيات الست وأربعين، لكني سأقدم عرضا شاملا.

أعتقد أن هناك موضوعا رابعا يشمل رواندا ودوائر الاستئناف يهم وفودا عديدة. أخيرا، فيما يتعلق بالفريق العامل، ربما يكون بوسعي أن أسأل المجلس سؤالا أو سؤالين، ما لم يعتبر الرئيس هذا خارجا عن الموضوع.

لقد طرحت المسائل السياسية المرة تلو المرة منذ إنشاء المحكمة، عندما قيل إنها أداة سياسية. فلنفكر في طبيعة محكمة دولية أنشأتها - نظريا - هيئة سياسية. ومع ذلك، فإن

مسألة إقامة هيئة سياسية لهذه المحكمة قد اختفت نتيجة لقراراتها، وعلى وجه الخصوص - وهنا أود أن أذكّر بما ذكره سفير روسيا - فيما يخص مسألة تاديتش.

وفي اعتقادي أنه يمكن الاعتراف حول هذه المائدة بوجود هيئتين داخل المحكمة، تعمل كل منهما بصورة مستقلة عن الأخرى. فهناك المدعي العام، وهو مستقل ويقوم بتنظيم عمله بنفسه، كما أن لديه، وهذا هو الأهم، الفرصة لتعقب المتهمين. والمدعون العموميون في جميع البلدان، حسبما أعرف، لديهم الفرصة لتعقب المتهمين. والانطباع لدي هو أن ذلك يجري في روسيا في الوقت الحالي.

ثم حيدة القضاة، التي ينبغي ألا تحوم حولها الشبهات، لأن لوائح الاتهام العديدة - واسمحوا لي أن أقول ذلك هنا - التي تصدر عن المحكمة بخصوص مسائل سياسية، إنما تصدر من خلال قاض. وسوف أشير لاحقا إلى لوائح الاتهام المختومة.

وحتى يتسنى إعطاء المجلس ردا أكثر تحديدا - وبدون التدخل في السياسة، التي شرحتها السيدة دل بونتي للمجلس - فإنني أقول ببساطة أن الأرقام تغني حقا عن البيان. وصحيح كذلك أنه من بين ٦٨ لائحة اتهام صادرة حاليا، صدرت ٤٥ منها بحق أشخاص من أصل صربي. غير أنني أود أيضا أن أقول للممثلين الذين تطرقوا إلى هذه المسألة إنه لم يدون في أي جزء من القواعد الإجرائية ولا في النظام الأساسي أن الفظائع ارتكبت بنسب متماثلة في الأراضي التي ارتكبت فيها، ولا أن عدد الأشخاص المتهمين كان متماثلا بصورة تلقائية في المجموعات العرقية الثلاث.

غير أنني أود التأكيد بصورة خاصة على أمر يصلح ردا على سؤال وجهه المجلس إلى السيدة دل بونتي، وهو يتعلق بمشكلة منظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) حيال التقرير الذي أذاعته بنفسها قبل أيام قلائل، وبالتحديد في ١٣ حزيران/يونيه. وأود أن أقول إن الاتهام شيء - ولقد كنت أنا نفسي مدعيا عاما فترة طويلة من حياتي - إلا أن الدليل هو الذي يهدي الادعاء، ولا يستطيع المدعي العام أن يوجه الاتهام ما لم يتوفر لديه الدليل. غير أنه إذا كان الأمر يمس حقوق السيادة الدولية، فإن المحققين الوطنيين لا يقدمون ما لديهم من أدلة، وكذلك تفعل الشرطة الوطنية ومفتشوها - ولا تقدم هذه الأدلة إلا من خلال التعاون بين الدول. وينبغي أن نلاحظ في هذا الصدد أن الدول التي تجأر بالشكوى أكثر من غيرها فيما يتعلق بحيدة المحكمة - وإنني أفكر بصفة خاصة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - هي أكثر الدول افتقارا إلى روح التعاون.

وعلى سبيل المثال، بوسعي أن أبلغ المجلس بأنه من بين ٢٨ متهما هاربا في الوقت الراهن، هناك ٢٧ من أصل صربي. ومن بين الـ ٢٧ من أصل صربي، اتهم ٢٢ منهم دون لوائح اتهام مختومة. وسوف أشير لاحقا إلى مسألة الإدانات المختومة. فإذا كان ٢٢ صربيا لم تصدر بحقهم لوائح اتهام مختومة، فإن ذلك يوضح أن المحكمة الجنائية الدولية اضطرت عند بعض النقاط إلى التصدي لمسائل خطيرة تتعلق بالإكراه وإنفاذ قراراتها. وأود التأكيد على أن لا شيء في النظام الأساسي أو في التوجيهات يحظر استخدام لوائح الاتهام المختومة، شريطة أن يقرها قاض؛ كغيرها من اللوائح، وبعبارة أخرى، ينبغي للمدعي العام ألا يكتفي بإعطاء الدليل الذي قد يؤدي بالقاضي إلى الموافقة على لائحة الاتهام - ويسري ذلك على سائر لوائح الاتهام - بل ينبغي له أن يبين أن من المفيد إبقاء اللائحة سرا. ولا أريد أن أخوض في مزيد م التفاصيل الآن هناك مسائل أخرى ينبغي التصدي لها.

أود التعرض لمسألة القضاة أثناء فترة الخصومة ووضعهم من حيث الظروف التي يؤدون خدمتهم خلالها وتكاليفهم. وهي من المسائل المثارة، وفيما يتعلق بالتكاليف

ووضع القضاة فإن ذلك شيء يدخل بداهة في اختصاص الفريق العامل الذي سوف يشكله المجلس. وفضلا عن ذلك، فإن المجلس نفسه ونحن القضاة حاولنا تحريك عملية التفكير في هذه المسألة إلى الأمام. وفي هذا المقام، قال أحد المتكلمين لا أتذكر من يكون، إن القضاة لم يجمعوا على رأي. وذلك غير صحيح، فالقضاة متفقون في الرأي على مبدأ الاستعانة بالقضاة طيلة مدة المحاكمة. والواقع أن المجلس قد استشف من الوثيقة التي وزعت على أعضائه في سياق يوم كامل من الاجتماعات، أن نصف عدد القضاة تقريبا قد اتفقوا بشأن بعض النقاط بالغة الأهمية.

أعتقد أن الفريق العامل سوف يتعرض للعديد من هذه النقاط، بما فيها مسألة الانتخابات أو الترشيحات وعيوب ومزايا كل من الوسيلتين. فالتعيين أسرع، كما أنني أود الإشارة إلى أنه قانوني أيضا، وهو معمول به في نظم قضائية دولية أخرى، حيث يتم تعيين القضاة المخصصين لمحكمة معينة. بل أن هذا النظام موجود في المحكمة الجنائية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة نفسها. فعندما يتوفى قاض أو يتنحى، يعين الأمين العام خلفا له بناء على مشورة رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولقد حدث ذلك خمس مرات على الأقل منذ عام ١٩٩٣، بما في ذلك في حالتي.

إن مسألة التكاليف سوف تكون كذلك موضوعا يدرسه الفريق العامل. ونحن لم نرد التعرض بالتفصيل لتحليل التكاليف. غير أننا نعتقد أن مسألة التكاليف تتوقف على عدد القضاة الذين قد تتم الاستعانة بهم أثناء المحاكمة، الأمر الذي يتوقف بدوره على الصيغة التي سيقع عليها الاختيار. ولقد انقسم القضاة في الرأي في هذا الصدد. وأود الإشارة إلى أن أغلبية طفيفة – وثمة تفكير في ذلك في لاهاي – باتت تعتقد بضرورة المزج بين القضاة الدائمين والقضاة الذين قد يستعان بهم مدة المحاكمة، وأنني أذكر ذلك لعله يفيد المجلس عند فحصه لهذه المسألة. وبعبارة أخرى، عندما تختتم دائرة محكمة تضم ثلاثة قضاة عملها، فإنه يتم حلها وعندئذ يمكن أن يشارك واحد أو اثنان من القضاة الدائمين في فريق واحد مع أحد القضاة المؤقتين للتصدي سويا للمسائل ذات الصلة بتدريب القضاة الذين يستعان بهم وقت المحكمة وبقدرتهم على التعامل مع مختلف القضايا المحددة للقانون الإنساني الدولي ومجموعات التشريعات، التي قد تنشأ. وفي اعتقادي أنه بهذه الطريقة يمكن أن يتم التأهيل بصورة طبيعية تماما، وربما أفضل مما كان يحدث في الماضي.

غير أننا ينبغي ألا نخفي في الوقت نفسه حقيقة أنه كلما تم تعيين قضاة جدد، فإن هؤلاء القضاة الجدد يصلون إلى المحكمة وهي في وسط حالة النشاط؛ كما أنهم ليسوا ملزمين بالانخراط في المحاكمات على الفور. وأنني أفكر على وجه الخصوص في القضاة الثلاثة الذين انضموا إلى المحكمة أخيرا في عام ١٩٩٧، فلم يحالفهم الحظ – أو سوء الحظ – الذي لازمني في نفس الموقف في عام ١٩٩٣، بالوصول إلى محكمة لم يكن يوجد بها، كما أسلفت، أشخاص متهمون، فالموقف الآن يختلف اختلافا كاملا.

بالنسبة لمسألة الاستعدادات لجلسات المحاكمة – وهي المشكلة التي أعتقد أن ممثلي كل من فرنسا والمملكة المتحدة قد تطرقا اليها، فإنها تتيح لي أن أوضح أفكارنا، فحسبما نصت المادة ٦٥ وغيرها، فإن الاستعدادات لجلسات المحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية لا علاقة لها بالدائرة الابتدائية ولا تحرم القاضي من أي من وظائفه القضائية. وكقاض، فإنني أحيي إنشاء الدائرة الابتدائية في المحاكم الدائمة مستقبلا، لما سيحققه ذلك من كفاءة في أداء المحكمة. وإذا لم تخني الذاكرة، فإن الدائرة الابتدائية سوف تكون لها سلطات قضائية متعددة. وسيكون بمقدورها بصفة خاصة ممارسة الرقابة على الإدانات واتخاذ القرارات بشأن الأحكام، والالتماسات، والاستفسارات وغير ذلك. وأقول لهؤلاء الذين مارسوا القانون في بلدان القارة، إن الدائرة

الابتدائية المنشأة بموجب النظام الأساسي لمحكمة روما هي دائرة قضائية مماثلة لدائرة لوائح الاتهام. وليس الأمر بنفس الشكل فيما يختص بالإعداد لجلسات الاستماع.

الإعداد لجلسات الاستماع هو آلية قضائية وإدارية تستهدف التعجيل بالمحاكمات. وقد أذهب إلى حد الجهر بأنني أعتقد بأن محكمة المستقبل سوف تحتاج إلى إيجاد آلية الدائرة الابتدائية. فأنشطة الإعداد للمحكمة تركز بصورة مباشرة على إعداد القضايا.

وأود الإشارة إلى أن أحكامنا بشأن الإثبات والإجراءات تعطي قضاة إعداد المحاكمات صلاحيات قضائية معينة إلا أنها تضعهم تحت إشراف الدائرة التي ينتمون إليها، ولم يحدث ولن يحدث نقل ولاية هذه الصلاحيات إلى القضاة على الإطلاق. وقد يسأل سائل ما الفائدة من ذلك؟ حسنا، هناك أكثر من فائدة لذلك، لأنه بعد أن تبينت الأمور الآن، أُسندت إلى كل دائرة حوالي أربع قضايا. وفي الوقت الراهن، تختص الدوائر الأولى والثانية والثالثة للمحكمة بنظر أربع قضايا لكل منها. وهناك الآن أربع محاكمات في لاهاي. إلا أن كل دائرة أمامها ثلاث قضايا أخرى. لذلك بوسعي القول إن أنشطة الإعداد للمحاكمات تجري بصورة يومية. ويتعين على الأطراف عقد الاجتماعات كل يوم، واستعراض الاستدعاءات يوميا، ويتعين كذلك بذل المحاولات يوميا للتوصل إلى اتفاق وتحديد الشهود الذين يزمع الأطراف استدعاءهم. وهذا هو نوع العمل الذي أشير اليه على أنه التكاليف الإنسانية. ويعني نوع العمل هذا أن قاضي الإعداد للمحاكمة، الذي يجب أن يكون محترفا ومدربا ولديه خبرة تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ عاما، سيكون بمثابة إسهام لدائرة المحكمة في شكل مساندة للقاضي في القيام بأنشطة الإعداد للمحاكمة. إننا لا نرغب في انتزاع أي صلاحيات قضائية، إلى درجة أنه عندما ينشأ أي نزاع أو تثار نقطة خلافية، يتعين على قاضي الإعداد للمحاكمة أن يبلغ دائرته بها.

وأعتقد أن الفريق العامل التابع للمجلس سيعمل بشأن هذه المسألة، ولكن يبدو لي أنه لا يوجد خطر حقيقي، بل وسيقل الخطر بعد معالجة هذه المسألة. وأذكِّر الأعضاء بأننا نمثل محكمة معظم أعضائها الحاليين من أجهزة القانون العام. وبوسعي أن أقول للمجلس إن هذا الأمر قد تمت معالجته. فهذه المرحلة من الإعداد للمحاكمة تم تصورها قبل عام ١٩٩٨ واتخذت الطابع المؤسسي في عام ١٩٩٨، وجرى تحسينها للتو بعد التوصيات التي قدمها فريق الخبراء؛ وكل القضاة يتفقون على أنه ينبغي أن تنفذ المرحلة التحضيرية بصورة ملائمة إذا ما أريد للمحاكمة أن تدرس بعناية وأن تقام على أساس الجوانب القانونية والوقائعية الفعلية للقضية وكلهم يدركون ذلك.

وأود أن أتطرق لفريق الخبراء. ولا أود أن أمضي في تفصيل مسرف، ولكن أود أن أقول إن فريق الخبراء قد اختتم عمله في فترة شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. واستغرقت ترجمة هذا العمل إلى مختلف اللغات وقتا طويلا. وفي ٣٠ آذار/مارس وقَّعتُ على رد، بالنيابة عن زملائي، يتعلق بتوصيات فريق الخبراء. وفي الرد على المتكلم الذي قال إنه ينبغي أن يكون هناك فريق خبراء آخر - هناك الفريق العامل الرسمي الذي أنشأه الرئيس - ولكني لا أعتقد أن هناك حاجة إلى إنشاء فريق خبراء جديد. ففريق الخبراء، المكلف بموجب قرار الجمعية العامة المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قام بتحليل المحكمة وكل نطاق عملياتها. ومن دواعي شعورنا بالارتياح أن فريق الخبراء لم يوجه أي نقد رئيسي إلى مؤسستنا.

وفي الرد على ممثل كندا، هناك ٤٦ توصية ناشئة عن عمل فريق الخبراء. ومن بين تلك التوصيات الـ ٤٦،

يمكنني أن أقول – وأن أقدم الدليل إذا كان هناك وقت كاف – إن كل التوصيات المتعلقة بالإسراع بالمحاكمات كانت تترقبها المحكمة. بل إن فريق الخبراء أقر بأنها توصيات حكيمة. ونُفِّذت كلها على الفور. والتوصيات الرئيسية منها تتعلق باستمرار القضاة، وهو أمر في غاية التعقيد لأن هناك ١٤ قاضيا فقط، أو ٩ في الواقع، لأن ٥ في دائرة الاستئناف. ولكن صدرت توصية، وقمنا على الفور بوضعها في قواعدنا المتعلقة بالإجراءات والإثبات. وأعدنا صياغة إجراءات التحضير للمحاكمة. وخفضنا أيضا عدد الالتماسات المكتوبة الزائدة، ويحاول معظم قضاة المحكمة أن يخفضوا الطلبات الشفوية.

إنني لا أود أن أستغرق زمنا أطول مما ينبغي، ولكني أقول لسفير كندا إنني مستعد لكتابة رسالة أقدم فيها توضيحا بشأن عدد الأحكام. فواحد أو اثنان لم يقرهما قضاة المحكمة، وهما حكمان متسلطان بصورة زائدة أو متعسفان – ويمكن لوكيل المسجل أن يصححني إن كنت مخطئا – بشأن مكافأة مستشار الدفاع. وهي مسألة دقيقة للغاية. ويواجه فريق الخبراء مشكلة كبيرة، هي أن النظام في جملته لا يؤدي إلى الإسراع بالعدالة بل إلى الإبطاء. وعندما يكون هناك استقطاب في المواقف، فإن الأطراف لا تفكر في ما يمثله ذلك من تكلفة من حيث الموارد المخصصة للتحقيق بالنسبة للادعاء أو الدفاع. وهي مسألة دقيقة للغاية. وقد تقدم فريق الخبراء باقتراح وقمنا بعرضه على اللجنة الدائمة المعنية بتعديل قواعد الإجراءات والإثبات. ولن أخفي حقيقة أن الآراء منقسمة إلى درجة أنني قررت وضع هذا الموضوع في جدول أعمال جلستنا العامة المقبلة، في ١٣ و ١٤ تموز/يوليه.

وأود أن أتناول النقطة قبل الأخيرة، وهي تتعلق برواندا ودائرة الاستئناف. إنني لم أتكلم عن رواندا. إنني لست رئيس محكمة رواندا. ولا أعتقد أن رئيس تلك المحكمة سيكون مسرورا إذا فعلت ذلك. ولكننا أخذنا مسألة رواندا بطريقة تعنيني بصورة مباشرة جدا، بصفتي رئيسا لدائرة الاستئناف. صحيح أننا التقينا في جلسة عامة، لأننا نشكل جزءا من دائرة رواندا. ولعل السفير شفير يتذكر أننا في شباط/فبراير عقدنا جلسة عامة لقضاة رواندا ولاهاي مع خمسة من قضاة دائرة الاستئناف. ورأينا بالإجماع أن اقتراح فريق الخبراء القائل بضرورة إضافة قاضيين آخرين إلى الدائرة سيكون أفضل علاج، أو واحدا من أفضل العلاجات، للتعامل مع المقدار الكبير للقضايا. وسأعطي فكرة عن المقدار الكبير للقضايا. فدائرة استئناف رواندا لديها ١٥ أو ١٦ استئنافا إجرائيا و ٦ استئنافات موضوعية تتعلق بقادة في مناصب رفيعة جدا في البلد. أما محكمة يوغوسلافيا السابقة فلديها عدد أقل من الاستئنافات الإجرائية، لأننا لدينا نظاما أفضل لاختيار الاستئنافات، ولكن هناك ٦ أو ٧ استئنافات موضوعية. وبديهي أن مقدار القضايا كبير للغاية، لأن القضاة هم نفس القضاة الخمسة.

وهناك مشاكل عديدة في دائرة الاستئناف، تتعلق بعدد القضايا ومسائل أكثر أهمية يمكن أن تساعدنا توصيات فريق الخبراء على حلها. وهي مشكلة تحقيق الاستقرار في ما يسمى دائرة الاستئناف. فدائرة استئنافنا ليست مستقرة فيما يتعلق بأمر تشكيلها. وهي ليست جديرة – وأقول هذا على الملأ – بنظام دولي للعدالة. وأرجو أن تطمئنوا إلى أن هذا لم يكن مقصودا. إن لدينا مشكلة ''تلوث'' في القضايا المتعلقة بأمور تاريخية وسياسية. فالعدالة والسياسة يلتقيان في نهاية المطاف. وما لم يعتقل كل المتهمين بعمل معين في وقت واحد، وتبدأ المحاكمات واحدة تلو الأخرى، وبعد مرور بعض الوقت، لأنها تتعامل مع نفس السياق ونفس منطقة الإجرام، سيتعين على القضاة أن يعترضوا على أهليتهم للفصل في الدعوى أو أن تطالبهم الأطراف بالاعتراض على

أهليتهم. ولهذا فهناك عدد من القضاة الذين "يتلوثون". وهذه مشكلة كبيرة لدائرة الاستئناف.

وسأعطي مثالا آخر. إنني رئيس دائرة الاستئناف. وبعد أن انتخبت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصبحت على الفور تقريبا "ملوثا" تجاه قضايا محكمة يوغوسلافيا لأنني شاركت في تلك القضايا في مستويات مختلفة. وتعين عليَّ أن أطلب من قاض آخر أن يكون هو القاضي الخامس في دائرة الاستئناف.

والمشكلة هي الدور المعياري لدائرة الاستئناف. فإذا أردنا الإسراع بالإجراءات، يجب أن يتوفر لدينا فقه قانوني في دائرة الاستئناف - على سبيل المثال، بشأن فكرة الصراع المسلح الداخلي أو الدولي. فشيء من هذا القبيل ينبغي أن يُعرَّف بعناية من قبل دائرة الاستئناف. غير أن تشكيل الدائرة المتغير - ناهيك عن أهلية محكمتنا، التي أوافق على أنها ليست جيدة جدا - يعني أنها لا تستطيع دائما أن تتفق على دورها المعياري. ولهذا نرى أن اقتراح فريق الخبراء اقتراح حكيم. ونجده أيضا حكيما من وجهة نظر أخرى: كيف يمكن، في فجر الألفية الثالثة، أن يقال إن محكمة رواندا لا يمكن أن تشارك، بطريقة أو أخرى، في الاستئنافات ما دام القضاة غير ملوثين؟ ولذا فإني أرى الاقتراح القائل بإضافة قاضيين اقتراحا معقولا.

وفيما يتعلق بإمكانية استخدام قضاة مؤقتين للنظر في دعاوى محددة، فهناك مرونة في تلك الحالة. وإذا ضُمِّن مبدأ القضاة المؤقتين في النظام الأساسي، فقد يتعين عندئذ أن يُتَّبع المبدأ في دائرة الاستئناف. ولكني لا أعتقد ذلك، لأنه إذا كان القضاة المؤقتون يسهمون إسهاما مفيدا، وإذا كانت ولاية المحكمة تنتهي في عام ٢٠٠٧، فأعتقد أن القضاة الـ ١٤ الحاليين سيتمكنون من إنهاء القضايا المعروضة عليهم بدون تعزيزات.

إنني لست واثقا من أني قد أجبت على الجميع. معذرة إذا أطلت في الكلام.

اسمحوا لي أن اختتم بالكلام عن الفريق العامل. إنني أؤيد المحكمة في تلك المبادرة، التي أعتقد أنها ستكون من أكثر المبادرات ثمرا. إننا بحاجة إلى المجلس. واعتقد أن المجلس يعرف ذلك. فهو الذي أنشأ المحكمة. وقد أصبحنا واضحين بصورة متزايدة ومفهومين. وأقول هذا للذين أبدوا ملاحظات انتقادية عن المحكمة.

واسمحوا لي أن أستطرد في الكلام هنا. ينبغي للذين ينتقدون المحكمة أن يأتوا إلى لاهاي وأن يستمعوا إلى صيحات الضحايا العائدين إلينا. وينبغي أن يذهبوا إلى الجامعات كي يدرسوا كيف استطاعت مجموعة الأحكام والاجتهادات التي وضعناها في محكمتي لاهاي وأروشا أن تفتح عالم التقدم العلمي في تطوير القانون الإنساني الدولي. ولقد دللت على ذلك صباح أمس عندما تكلمت أمام اللجنة التحضيرية المعنية بالنظام الداخلي.

نعم، نحن في حاجة إلى مجلس الأمن. وإنني لا أطلب مجرد مبالغ إضافية من المال. فهذا ليس ما أقوله. إن ما أقوله إنه ربما أمكننا استعمال بعض الأموال الإضافية، شريطة أن تتضمنها خطة تطلعية. ونحن ليس بإمكاننا تنفيذ إصلاح لا نهاية له. سهل على القضاة أن يطلبوا دائرة إضافية، مثلما فعلنا عام ١٩٩٧، ولكن طبعا كانت لنا أسبابنا حينذاك للتصرف على ذلك النحو. ومع ذلك، لا أستطيع أن أجيء اليوم إلى مجلس الأمن لأطلب دائرة إضافية دون وضع خطة تطلعية لهؤلاء القضاة الإضافيين الثلاثة، لأعود بعد سنتين وأقول إن هذا ليس كافيا وإننا في حاجة إلى دائرة أخرى. هذا ما لا أتصوره للدور الذي أضطلع به بصفتي رئيسا. وأعتقد أن عمل الفريق غير الرسمي التابع لمجلس الأمن ينبغي أن يكون عملا تطلعيا؛ وأعتقد أنه يمكننا أن نحرز تقدما بهذه الطريقة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أتناول نقطتين. بالنسبة للجدول الزمني، أعتقد أنه ينبغي أن يكون مُحكما لأن أي تغيير في النظام الأساسي يستلزم وقتا. وأعضاء المجلس يعلمون ذلك أفضل مني. علاوة على ذلك، يجب تنسيق هذه التعديلات مع الميزانية البرنامجية المثقلة جدا، ولا بد من وجود درجة من التنسيق في هذا الصدد. واسمحوا لي أن أذكر أن هناك عاملا آخر له أثره وينبغي أن يحفزنا على العمل بسرعة وهو أن عام ٢٠٠١ هو عام انتخاب القضاة. فالقضاة المعنيون بمحاكمات ولا يعاد انتخابهم في الجمعية العامة، أو يرغبون في التنحي عن العمل وترك المحكمة، يجب أن ينهوا محاكماتهم. هذا ما حدث عام ١٩٩٧. وهذا ما يجب أن نأخذه في الحسبان عندما نحسب التكاليف.

ولهذا السبب أود أن أقدم هذه المعلومة المتواضعة. أعتقد أن فكرة القضاة الذين يتناولون دعاوى طيلة النزاع تتمثل في أن يتناولوا الدعاوى قبل انتخاب القضاة في عام ٢٠٠١ الذين تنتهي مدة ولايتهم في تشرين الثاني/نوفمبر. وأتساءل عما إذا كنت سأحضر إلى مجلس الأمن، مثلما فعلت عام ١٩٩٧، للتكلم عن تلك الانتخابات. لماذا؟ الدوائر تعمل دواما كاملا. وفي شباط/فبراير، تنتهي الدائرة الأولى، على سبيل المثال، من قضيتين وتبدأ بالثالثة. ويتعيَّن على هؤلاء القضاة أن يبقوا على حساب المحكمة. لهذا السبب أقول إن الجدول الزمني لمدة عدة أشهر، وهي الفترة التي يحددها المجلس لنفسه، وآمل أن يؤيد اقتراحاتنا، أمر طيب.

وأخيرا، أود أن أجازف بالقول إننا نكون ممتنين جدا لو استشارنا المجلس بشأن مسائل تقنية إبان القيام بعمله. وتاريخ المحكمة غالبا ما يتصف بنصوص أو قرارات، لم تدرس مختلف الأطراف نتائجها دوما بعناية.

أعتذر لبعض المتكلمين على عدم الرد على أسئلتهم. وأود أن أشكر جميع الذين أيَّدوني بل وأيَّدوا المحكمة بدون تحفظ. وسأنقل ذلك إلى زملائي. وأؤكد أنني منفتح جدا لتقبل الانتقادات البنَّاءة التي أعرب عنها في هذه القاعة الجميلة والفخمة جدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي جوردا على أجوبته المحددة والمعقولة جدا والمفعمة بالحماس عن مختلف الأسئلة التي طرحت عليه. ولقد أحطنا علما على نحو جيد باقتراحه المتعلق بوتيرة عمل الفريق العامل الذي سيشكله مجلس الأمن الآن بالتأكيد. وأحطنا علما على النحو الواجب أيضا باقتراحه بأن يبقي الفريق على اتصال بمحكمته. ومثلما اقترح القاضي جوردا، فإنني متأكد من أنه يشرفنا ويسرنا أن نرحب به مرة أخرى هنا. وآمل أن يحصل ذلك بالتأكيد.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وبالتأكيد سيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.